مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

مشاركة المرأة في الحياة السياسية (دراسة مقارنة بين العراق واسرائيل في العمل السياسي)

الأستاذ المساعد سهاد صالح سالم الدلي

جامعة كربلاء _كلية التربية للعلوم الصرفة

التخصص العام للبحث:العلوم السياسية	التخصص الدقيق للبحث: الفكر السياسي

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025/9/7
تاريخ القبول 2025/10/15
تاريخ النشر 2025/11/20

الكلمات الرئيسية:

الكوتا،الحصة النسائية في البرلمان ،البرلمان ،المرأة العراقية في الانتخابات،المرأة الأسرائيلية ، الاحزاب السياسية

المستخلص باللغة العربية:

يتناول هذا البحث تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية ،والذي يتميز بكونه المؤشر المهم والمقياس لنجاح الديمقراطية .كما يعد مؤشرا ثابتا لتواجد المرأة المهم في المجتمع والدولة ،وتناول البحث دراسة مقارنة بين عمل المرأة العراقية في البرلمان وبين عمل المرأة الاسرائيلية في الكنيست ، ونسب هذه المشاركة ، كما تناول البحث العوامل المؤثرة في هذا التواجد والمشاركة ، مثل العوائق الحزبية والاجتماعية وكذلك العوائق الاقتصادية والسياسية . وتناول البحث التشريعات والقوانين التي دعمت تواجد المرأة في العمل السياسي في كلا التجربتين العراقية والاسرائيلية ، وتناول ايضا ، الاختلافات الفكرية والتنظيمية ما بين التجربتين ، والفروقات العملية والفعلية ما بين التجربة العراقية والتجربة الاسرائيلية ، وتناول كذلك مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن لكلا التجربتين الاستفادة منها ، استخدمت في البحث المنهجية العلمية التاريخية والمقارنة واعتمدت على مصادر علمية كثيرة منها القديم والحديث والمراجع الحكومية والتقارير الدولية ، وتقارير الامم المتحدة ، والعديد من المراجع الحكومية والدستورية والقانونية .

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

المقدمة : يعد تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية هو المؤشر المهم والاهم والمقياس في تطور المجتمعات ونجاح التجارب الديمقراطية ،و كذلك قياس لمكانة المرأة ومشاركتها في صنع القرار لما لوجودها من اهمية بالغة في ذلك ، والتي تطورت عبر عدة محاولات ووقفات لاخذ مكانتها ودورها الفاعل .

الهدف من البحث :- تكمن اهداف هذا البحث في دراسة وتحليل ومقارنة تمثيل ومشاركة المرأة العراقية والاسرائيلية في الحياة السياسية متمثلة في دورها في الانتخابات ،من حيث الترشح والاقتراع والانتخاب ووجودها في نظام الكوتا والتوجه السياسي والحزبي ووجودها في العملية السياسية والعمل الحزبي والسياسي .

اسئلة البحث : في متناول هذا البحث يجب ان تتم الاجابة على عدة اسئلة متفاعلة ولعلها متغيرة وهي :

1- ماهي نسب المشاركة للمرأة العراقية في البرلمان ،وكيف هو وجودها في الانتخابات ونسبة هذا التواجد .
2- ماهي نسب المشاركة للمرأة الاسرائيلية في البرلمان ، وكيف يبدو تواجدها في الانتخابات وماهي نسبة هذا التواجد .
3- ماهي العوامل التي تؤثر بشكل فاعل ورئيسي على مشاركة المرأة في كلا التجربتين .

4- ماهي التشريعات والقوانين والقرارات السياسية والحزبية التي دعمت والتي تعيق مشاركة المرأة السياسية في كلا التجربتين .
5- ماهي وجوه الاختلاف الفكري والتنظيمي مابين التجربتين العراقية والاسرائيلية .

منهجية البحث : سيكون الاعتماد في منهجية هذا البحث على عدة مناهج متبعة وهي ستكون بشكل اساسي معتمدة على المنهج الوصفي والمنهج التأريخي وكذلك المنهج المقارن والمنهج التحليلي .وكذلك ستكون هناك عدة ادوات لجمع البيانات الاحصائية ، ومراجعة سريعة لادب الدراسات السابقة ، وكذلك دراسة تحليل التشريعات والقوانين والسياسات في كلا التجربتين .
اعتمدت في هذا البحث على عدة مصادر منها التقارير الرسمية من الحكومات السابقة العراقية والاسرائيلية ،أضافة الى تقارير عدة منظمات دولية ، مثل الامم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ،كذلك الاعتماد على الدراسات السابقة والمقالات الصحفية والدوريات والبحوث في المجالات المشابهة كون الموضوع لم يتم تناوله بحثيا من قبل كدراسة مقارنة .

المبحث الاول : **مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية** :

اولا":-في محاولة للعودة الى **خلفية تاريخية** تبحث في تطور دور المرأة العراقية السياسي منذ القرن العشرين ، كان لابد من الوقوف في محطات مهمة لتاشير هذا التواجد وتطوره وفاعليته ،حيث تحددت وتأطرت مشاركة وتواجد المرأة العراقية في الحياة السياسية بسياقات اجتماعية حددتها واطرتها العادات والتقاليد والهيمنة العشائرية الصارمة الرافضة لدخول المرأة للمجال السياسي وحتى الاجتماعي بشكل عام ،لكن لم يكن هذا مانعا من ظهور نخبة نسوية مدنية محدودة جدا حيث تاسست عام 1924 (جمعية نهضة المرأة)لمؤسستها (السيدة اسماء الزهاوي)وكان هدفها اجتماعيا حيث طالبت بالحقوق التعليمية للنساء . (الدليمي، 2009)
ثم اعقبه بعد **حقبة زمنية ليست بالقصيرة** صدور قانون الانتخاب رقم 11 لسنة 1946 حيث منح المرأة المتعلمة حق التصويت ، الا ان الاحتجاجات والمعارضات الاجتماعية المختلفة حالت دون تطبيقه والغي هذا القانون .بقيت المطالبات النسوية خجولة ومختنقة لكنها طموحة لتتمخض عام 1952بقانون حق التصويت والترشح للمرأة بدون أي قيد او شرط والذي يعد اعترافا دستوريا وانتصارا لنضال المرأة العراقية في هذا المجال . ((IHEC)، 2010)
وكان التغيير الجذري والمهم بعد انتهاء العهد الملكي ومجيء الجمهورية عام 1958والذي اعلنت خلاله المساواة بين الجنسين في الدستور المؤقت ، والذي تم خلاله كذلك تعيين (السيدة نزيهة الدليمي) اول وزيرة للبلديات عام 1959 والتي قادت عدة مشاريع مهمة داخل العراق كان لها اثر كبير في تعزيز مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية ،مثل مشاريع اسكان الفقراء وقانون الاحوال الشخصية ، وتعليم نساء الارياف وغيرها . (الدليمي، 2009)
ثم جاءت **حقبة البعث المضلمة** ، والتي اشرت تارجح الوجود والتمثيل النسوي السياسي مابين الشكلي الصامت والمهادن ومابين البعثي الفاعل والسام في جسد النضال النسوي والرغبة في جعل المرأة فاعلة حقيقية سياسيا ، وكان واضحا التناقض مابين الشكل والمضمون والعمل والركود وسط محاولات لرفع تمثيل المراة في البرلمان الى نسبة 10% بشكل شكلي وغير فاعل وكان القانون بهذا الموضوع عام 1980. ((IWN)، 2014)
كما كانت هناك الكثير من التجاوزات لاجبار المرأة على التجنيد القسري وانشاء فرق نسوية متدربة على حمل السلاح لزجها في تشكيلات حزب البعث واستخدامها للتجسس ولكنها بقيت دون قيادة ودون ظهور وتمثيل حقيقي في السلطة والدولة بالرغم من ذلك فقد ظهرت بعض الشخصيات المهمة والتي كانت استثناءا من نظام حزبي وذكوري صلب ومنها (د.منى ياسين المهدي) وزيرة التعليم العالي في 2001. (الدليمي، 2009)كما ظهرت شخصيات دينية مهمة كان لها دور كبير في مناهضة حزب البعث ودفعت حياتها ثمنا لنضالها والتزامها الديني والانساني مثل السيدة العظيمة (بنت الهدى آمنة الصدر)شهيدة العراق وشقيقة المرجع محمد باقر الصدروالتي اعدمها الطاغية عام 1980 .
بعد **سقوط نظام البعث في 2003** كانت هناك قفزة حقيقية ولكنها كذلك شكلية ولكنها مميزة وعميقة كونها تواجه تحديات غير مسبوقة حيث واجهت الكوتا النسائية عدة تحديات كان اولها المادة 49 من دستور 2005 حيث خصص 25% من مقاعد البرلمان للنساء وهو يساوي مامجموعه 69 مقعدا من اصل 329 وكان من اهم نتائج هذا القانون المهم هو ارتفاع التمثيل النسوي من 6,5%في عام 2000 _ 30,5%عام 2021 ، كما ان هذا الارتفاع بالرغم من شكليته النسبية الى انه افرز الكثير من الشخصسات النسوية المهمة والتي حملت الحقائب الوزارية في الحكومات المتعاقبة واهمها رحاب الجبوري أول امرأة ترأس لجنة الأمن الوطني (2018). ورشا خير الله ،نائبة رئيس مجلس النواب عام (2021) ووفاء محمد الربيعي: قيادية في كتلة الإصلاح.فيان جابرو وزيرة الهجرة في (2023) وشخصيات اخرى مهمة وكثيرة مؤثرة. (الدولي، تقييم الكوتا النسائية في العراق، 2020) غير ان هذه النسب بقيت منخفضة وغير فاعلة في مجالس المحافظات ولم تتجاوز نسبة 10% من التمثيل وضل التمثيل مقيدا وغير فاعل حيث غابت هذه الكوتا من هذه المجالس .

واجهت جهود المراة للوصول الى مكانتها السياسية والاجتماعية الحقيقية **تحديات وجودية** مهمة فبالاضافة الى التقييدات والقيود العشائرية والاجتماعية كان هناك تحدي اخر اخطر وهو العنف المستهدف حيث تم اغتيال مايقارب من 15 سياسية منذ عام 2003 ، اضافة الى وجود التمثيل الزائف والشكلي في القوائم الحزبية المشاركة في الانتخابات والشخصيات الحزبية الانتهازية والتي تسمى بالشخصيات الدمى التي تحركها القوائم والتشكيلات والكتل الحزبية والنيابية داخل البرلمان .يبقى التمثيل متارجحا مابين الشكلية والفاعلية الضعيفة مما يعكس وجها من الديمقراطية المزيفة والمشوهة وغير العادلة حين يتقدم التشريع على الممارسة حيث لم تتولى المراة ولم يسمح لها ان تتولى منصبا سياديا كرئيسة لاحدى السلطات الثلاث ولا وزارة سيادية كالدفاع او الداخلية ولازالت مستبعدة من اتفاقات الكتل السياسية وصنع القرار .لكنه بالرغم من ذلك مازالت المراة متواجدة . (Councel، 2000)

ثانيا:- التمثيل السياسي الحالي للمراة العراقية في البرلمان :

في الحديث عن نسبة تمثيل المراة في البرلمان العراقي في الوقت الحاضر في الانتخابات الاخيرة 2021-2025في الانتخابات العراقية الأخيرة (تشرين الاول 2021) استمر العمل بنظام الكوتا (الحصة) المخصصة للمرأة، وهو حق دستوري الزامي كما جاءت في (المادة 49) وهو يحاول ضمان تمثيلاً لا يقل عن 25% من كافة ومجمل مقاعد البرلمان للنساء.ويمكن معرفة ذلك من الارقام حيث بلغ اجمالي مقاعد البرلمان العراقي مع مقاعد الكوتا النسائية 329 مقعدا وكما سبق القول ان الكوتا بمعدلها الادنى هو 25% من هذه المقاعد .وبمعادلة بسيطة ممكن معرفة الحد الادنى المطلوب من التمثيل النسوي في ابرلمان العراقي وكما يلي : (العراقي ا.، 2010)

((329)0,25 =(82,25) مقعدا وبتقريب العدد يصبح بالتاكيد (83) مقعدا على الاقل .

الا ان النتائج الفعلية للانتخابات في عام 2021 للنساء كانت للفائزات بالمقاعد (97) مقعدا وبهذا تصبح المعادلة كالتالي:

((329/97)×100)=29.5% ، وبمقارنة واجبة مع الحد الادنى فقد تجاوزت النسبة الفعلية(29.5) الحد الادنى الدستوري والبالغ (25%) كما اسلفنا تجاوزه بفارق ملحوظ وبحوالي (4.5%)، مما يعني زيادة في المقاعد بعدد 14 مقعداعن الحد الادنى الدستوري. (الانتخابية، 2022)

وهنا لابد من الاشارة ان تطبيق مبدأ الكوتا وآلية عمله يفترض انها لاتوزع المقاعد المخصصة للنساء وهي (83) مقعدا بشكل منفصل ، وانما يطبق مايسمى (بالمقعد الاول للمرأة) او مايسمى بالمقعد المضمون في كل دائرة انتخابية متعددة المقاعد ،حيث تتم هذه الآلية بعد فرز الاصوات وتحديد الفائزين في كل دائرة انتخابية وحسب اعلى الاصوات ، حيث تمنح المقاعد للفائزين باعلى الاصوات بغض النظر عن الجنس ، واذا لم تفز أي امرأة بشكل طبيعي باعلى الاصوات بعدد المقاعد المخصصة للدائرة ، تحل المرأة الحاصلة على اعلى الاصوات محل الرجل الحاصل على ادنى الاصوات بين الفائزين في نفس الدائرة الانتخابية ، وهذه الالية لابد لها ان تضمن وتاكد الوصول الى 83 مقعدا ولكن الذي حصل ان النساء تعدت هذا العدد وفازت بمقاعد اوفر في انتخابات 2021. ((WEO)، تقارير حول نتائج الانتخابات وتمثيل المراة ، 2009)

ولايفوتنا هنا ان نذكر ان القوائم الانتخابية التي تقدم من قبل الاحزاب والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات يشترط فيها ان يكون التسلسل بعد كل اسماء لرجلين ، يتبعها اسم امراة واحدة ،وذلك لضمان صعود النساء وعدم التفريط باصواتهن ، وتحقيق الكوتا النسائية .

لابد لنا من الاشارة الى ان هناك عامل التوزيع الجغرافي الذي ياثر على التمثيل النسوي في المحافظات العراقية ، حيث يكون عادة اعلى في المناطق الحضرية الكبرى مثل بغداد مثلا ، واقل في المحافظات التي يغلب عليها الطابع الريفي العشائري المحافظ . ((IWN)، 2014)

كما تواجه المرأة العديد من التحديات الاجتماعية ومنها هو صعود شخصيات غير فاعلة ومجرد واجهة حزبية تضطر الاحزاب والكتل السياسية الى حشرها في قوائم الترشيح وذلك لتلبية متطلبات الكوتا في حين تكون السيطرة الفعلية على المقاعد والقرار بيد الرجال ،اما يكون اقارب او قادة للاحزاب وهذا يعد اضعافا وتاثيرا سلبيا للتمثيل الرقمي المفروض اساسا .اضافة الى تحديات كثيرة اخرى تتمثل بالعنف المضاد والعوائق الاجتماعية والثقافية ، وقلة الدعم المادي والاعلامي للمرشحات المستقلات اللائي يواجهن اقصائا ثقافيا واجتماعيا بتاثير عالي ومستمر ومتنامي ، كما تواجه النساء الكثير من اعمال العنف والتهديد واحيانا الاستهداف والتسقيط وهيمنة الاحزاب الكبيرة على العملية السياسية برمتها . ((WEO)، تقارير حول نتائج الانتخابات وتمثيل المراة ، 2009)

ثالثا": تجربة المرأة الكوردية :-

تتميز المرأة الكوردية في العراق بتجربة متميزة وفريدة لايمكن باي حال من الاحوال اغفالها او عدم الحديث عنها ،سواء بالمشاركة في البرلمان او بالعمل الحزبي ، مقارنة بمثيلتها في انحاء العراق حيث اظهرت نسب تمثيل اعلى وفاعلية وتواجدا سياسيا اكبر وابرز ، لكنها قد تكون قد واجهت تحديات اجتماعية مماثلة للمراة في انحاء العراق ابرزها التحديات والعوائق الاجتماعية والثقافية مرتبطة بالواقع السياسي في كوردستان .

فازت المراة الكوردية في انتخابات اكتوبر 2021ب (34)مقعدا ونسبة اعلى من المعدل الوطني في عموم العراق ونسبة داخل الكوتا النسائية شكلن 35% من اجمالي النائبات البالغ عددهن 97 نائبة . ((IHEC)، 2010)
اما نسبتها داخل المقاعد الكوردية وهي المقاعد المخصصة لاقليم كوردستان (حلبجة واربيل والسليمانية ودهوك) بلاضافة الى كركوك والتي يتنافس فيها الكورد بشراسة ، بلغت 70-75 مقعدا ، وهذا يعني ان نسبة تمثيل المراة الكوردية داخل كتل الكورد كافة كانت بين 45%-48% تقريبا ، وهي نسبة اعلى بكثير من النسبة الدستورية للكوتا والتي حددت ب 25%واعلى كذلك من المعدل الوطني البالغ 29,5% ، والحقيقة ان هذه المكانة التمثيلية المرتفعة وهذا الانجاز الانتخابي المتميز ليس وليد هذه الانتخابات ولا هو بفضل الكوتا بل هو نمط ونسق ظهر بشكل واضح ومتميز بعد 2003 ، حيث كانت المراة الكوردية بتجربتها المتميزة قد حافظت على مكانتها السياسية والحزبية وحازت على تمثيل تعدى الكوتا الدستورية بمعدل متنامي وفي جميع الدورات الانتخابية . ((IHEC)، 2010)
ولعل من اهم اسباب هذه التجربة السياسية الناجحة للمراة الكوردية هو دورها السياسي المهم في الحكومات المتعاقبة لاقليم كوردستان وتوجدها المتميز في برلمان كوردستان ، كما ان الثقافة المجتمعية والنسق الثقافي النسبي للمجتمع الكوردي وخاصة في المناطق الحضرية الرئيسية ينظر بشكل اكثر انفتاحا تجاه مشاركة المراة في العملية السياسية مقارنة بمثيلاتها في المناطق العربية الوسطى والجنوبية ذات الطابع الديني والعشائري المحافظ ،حيث لعبت الحركات الوطنيةالكوردية دورا مهما وتاريخيا في تطوير مكانة وتشجيع وتعليم المراة الكوردية . ((WEO)، تقارير حول نتائج الانتخابات وتمثيل المراة ، 2009)
كما ان هناك الكثير من القوانين في اقليم كوردستان كانت قد دعمت مشاركة المراة السياسية في الحكومات وفي البرلمان والعمل الحزبي كونها طبقت الكوتا النسائية وبنسبة 30% في برلمان كوردستان وفي المؤسسات الحكومية ، مما ساعد في تنمية وخلق بيئة سياسية وتشريعية صحية وداعمة وادت مشاركة المراة السياسية الى تنامي الخبرات لدى النساء الكورديات بشكل عام . (parliment)، 2022)
كما لعبت الاحزاب الكوردية الرئيسية وحتى الاحزاب الصغيرة ،دورا كبيرا ومحوريا في ترشيح وانتخاب النساء وايلائهن الثقة في العمل السياسي والحزبي والمؤسساتي وكان لهذه الاحزاب اجنحة نسائية فاعلة وقوية مثل (منظمة اتحاد نساء كوردستان) التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني وكذلك (منظمة حرية المرأة) التابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني ، كما التزمت هذه الاحزاب وعلى مدى تجربتها الانتخابية بترشيح ودعم النساء لمواقع ومناصب قابلة للفوز وليست شكلية او مزيفة ،وغالبا ماكانت نتائجها الانتخابية اعلى وفوق الحد الادنى للحصة الدستورية الكوتا . ((WEO)، تقارير حول نتائج الانتخابات وتمثيل المراة ، 2009)
تمخض هذا التواجد النسوي السياسي المهم الى ظهور العديد من الشخصيات القيادية النسوية المهمة في الساحة السياسية الكوردية تتمتع بشعبية وكفاءة عالية وملحوظة ، مثل روز نوري شاويس ، وباخشان زنكنة ، وروشن شيخ عبد الله وغيرهن الكثيرات واللائي نجحن في كسر الحواجز وتمكين قدوات نسوية كوردية مما مهد الطريق للعديد من النساء وشجعهن على الدخول في المعترك الحزبي والسياسي وعدم اقتصاره على الرجال . ((IWN)، 2014)
لم يكن طريق المرأة الكوردية مليئا بالزهور وانما هي مثل نظيرتها العربية كانت ومازالت تواجه التحديات في المجال السياسي والبرلمان بالخصوص ، حيث واجهت هيمنة كبيرة للاحزاب الكوردية على القرار وكانت تواجه تحدي استقلالية القرار ولاتستطيع الا ان تصوت خاضعة للقرار الكوردي الحزبي المتمثل بالاحزاب المهيمنة على هذا القرار ،وخاضعة للانضباط الحزبي ، مما قد يحد بشكل كبير من قدرتهنعلى تمثيل قضايا النساء بشكل مستقل خاصة اذا كانت متعارضة مع برنامج الحزب السياسي الذكوري عادة . (كردستان (.، 2018)
كما ان ظاهرة وجود المرشحات الغير فاعلات واللائي يحشرن لاكمال الكوتا النسائية، موجودة ايضا في الساحة الكوردية، حيث يزج بالشخصيات من عائلات معينة ومن اسر سياسية، او مرتبطات بقيادات كوردية حزبية ذكورية لشغل المقاعد النيابية وتمثيل هذه الخلفيات بشتى اصنافها مما يضر بمستوى التمثيل النسوي وفاعليته .
كما تواجه المراة الكوردية تحديات امنية عديدة وتهديدات بالعنف والتصفية خاصة في المناطق والمحافظات المتنازع عليها في ديالى وكركوك ، وتواجه النائبات الكورديات مثل نظيراتهن العربيات الكثير من التحديات ، واحيانا بسبب هويتهن القومية كونهن نساء كورديات في مناطق عربية في مناطق هي اصلا مشحونة ومتوترة طائفيا وقوميا واثنيا .
كذلك تتاثر المرأة الكوردية داخل البرلمان العراقي بالانقسامات السياسية والحزبية الكوردية ، حيث تؤثر هذه الصراعات السياسية سلبا على تماسك الكتل الكوردية النسوية في البرلمان العراقي ، مما يؤدي بها الى ضعف في قدرتها على خلق تحالفات ناضجة وقوية وذلك لدعم تشريعات وقوانين تخدم المرأة بشكل عام .
ولاتزال العادات والتقاليد العشائرية والمحافظة دينيا واجتماعيا داخل المجتمع الكوردي من اهم التحديات التي تواجه عمل المراة الكوردية السياسي ، خاصة في المناطق الريفية ، والتي تحد من حرية المراة الكوردية ، وقدرتها في التعبير عن رايها السياسي والعمل الحزبي (كردستان ش.، 2022)

رابعا :-التشريعات والقوانين التي تدعم عمل المراة السياسي والعوائق القانونية والاجتماعية .

لاشك ان المرأة ومشاركتها السياسية تتمتع في العراق بأطر تشريعية وقانونية داعمة ، لكنها في ذات الوقت ونفسه تواجه عوائق قانونية واجتماعية تميزية معقدة وقوية .
اما الداعمة منها فيتمثل بداية بالنصوص الدستورية التي تم ذكرها سابقا والتي جوبهت بالرفض والمصادرة واما حاليا فان دستور 2005 النافذ قد احتوى على عدة نصوص لضمان حق المرأة ودعمها ومنها واولها (المادة 20) والتي تنص على تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .كذلك المادة (49) والتي تدعو الى الحصة الكوتا النسائية وبنسبة (25%) من مقاعد مجلس النواب ، مما قد ساهم برفع تمثيل النساء من (6%) في عام 2003 الى (29%) في 2021 . (العراقي ا.، 2005)
كذلك قانون الانتخابات ورقمه (9) لعام 2020 ، وهذا القانون يلزم الكيانات السياسية كافة بتطبيق تناوب المرشحين كافة اناثا وذكورا في القوائم الانتخابية المقدمة الى مفوضية الانتخابات بواقع بعد كل رجلين اسم امرأة، وتقع هناك عقوبات وغرامات مالية على الكيانات والاحزاب التي تخالف نسبة الترشح النسوية والبالغة (25%) على اقل حال . (9، 2020)
كذلك كان هناك العديد من السياسات الاستراتيجية العراقية والتي عملت على تمكين المرأة في العراق بمجموعة من الخطط والسياسات الطويلة ممتدة من (2023-2030) ركزت على دعم المشاركة السياسية والانتخابية ، وعمل المرأة في مؤسسات الدولة وتشجيع الابداع النسوي والتركيز على حقوقها والمساواة ، فهناك وحدات ادارية في جميع دوائر الدولة تعنى بتمكين المرأة ، وحتى ان كان بعض هذه الوحدات شكلي وغي فاعل الا انه خطوة في المجال الصحيح . () ب.، 2021)
كذلك لابد من ذكر الخطط الوطنية لتنفيذ قرارات الامم المتحدة رقم (1325) والخاص بحماية المرأ خلال النزاعات الداخلية والخارجية .
ومن ضمن آليات الالتزام بالقوانين الدولية التي تتبعها الكومات العراقية مابعد 2003 كان هناك المصادقة على اتفاقية التمييز ضد المرأة (سيداو)مع وجود تحفظات عديدة على مواد (الجنسانية او الجنسية) في المادة رقم (9) .
كذلك كان هناك العديد من التشريعات الحكومية والسياسية ومنها انشاء(المجلس الاعلى لشؤون المرأة)عام 2019 والذي يهدف الى تنسيق السياسات الحكومية والاجتماعية للدفع بدور المراة وحمايتها وتعزيز مكانتها السياسية والقيادية ، الا ان المجلس في حقيقة الامر (مثل غيره من السياسات) كان يفتقر الى الصيغ التنفيذية الفعلية وبقي حبرا على ورق . (WOMEN)، 2020)
وبعد ذكر القوانين والتشريعات الداعمة ، لابد الان من ذكر القوانين والسياسات المعيقة والرافضة لعمل المراة السياسي واهمها كان ضعف تنفيذ وتطبيق القوانين ،حيث تلاعبت الكثيرمن الاحزاب وعلى مدى الدورات الانتخابية المتعاقبة على التلاعب بنظام التناوب على المقاعد الانتخابية ووضع النساء في اماكن غير قابلة للتقدم والفوز ، كذلك فان هناك تماهل وغياب لعقوبات قوية ورادعة للمخالفين من من الاحزاب للكوتا النسائية في المناصب الحالية .
كذلك كان للتعديلات المستمرة على قوانين الاحوال الشخصية وسن قوانين لاحقة ، كان له الاثر الدائم والكبير في منح الولاية للرجل الاب والزوج في حالات الزواج والطلاق مما يساعد في الحد من استقلالية المراة واخذ قرارها بنفسها في مسئلة الترشح وحتى الانتخاب ،وكذلك التحفظ على اتفاقية سيداو التي نظمت في بعض فقراتها حول الجنسية المساوي للرجل ، ضعفت كثيرا من التزام العراق بالقوانين التي تدعم وجود المراة سياسيا واجتماعية ، ومساواتها في الجنسية .
اضافة الى كل ماتقدم فان للاعراف الاجتماعية والثقافية الاثر الكبير في اعاقة عمل المراة السياسي فكانت القبلية والموانع الدينية وهيمنة الفكر الذكوري والتشكيك بصحة وحق المراة في القيادة الاثر الاكبر في منع النساء من الوصول الى مناصب قيادية مهمة فاحيانا كثيرة خلت اجتماعات رؤساء الكتل السياسية والتي تتحكم وتدير العملية السياسية برمتها في العراق خلت وعلى نحو متصل من وجود أي امرأة فيها .كذلك وجود الضغط العائلي والذي يمنع تواجد النساء من أي عمل ميداني او الترشح له او حتى الحلم به . (العلي، 2005)

كذلك واجهت النساء العديد من اعمال العنف المباشر عليها او على عائلتها ، سواء كنت مرشحات للاتخابات او برلمانيات وحتى ناشطات سياسيات واجتماعيات وتعرضن للتشهير والابتزاز في وسائل التواصل ، او الاختطاف والاعتداء الجسدي والعنف والاغتيال كما حدث للمتظاهرات في 2019 ، ومع كل هذا كان هناك ضعف كبير وربما متعمد في نقص الحماية الامنية للمرشحات للبرلمان . ((UNAMY)، 2022)
كان للوضع الاقتصادي ، الثر الاكبر في تقويض الجهود النسوية لخوض العمل لسياسيحيث عانت المرأة كثيرا من صعوبة تمويل الحملات الانتخابية بسبب عدم وجود الوفرة المادية تقابها النساء التي تنتمي الى الاحزاب المتنفذة والتي كانت تمول لحصد الاصوات وبدعم المال السياسي كانت الاحزاب تزج بالشخصيات الغموالية لها والغير مهتمة باي امر اخر . اضافة الى ذلك تعاني المراة العراقية مثل الرجل من معدلات بطالة عالية ،حي كانت معدلات البطالة النسوية (22%) في مواجهة البطالة للرجل (14%) والتي قللت بالتاكيد من معدلات التواجد النسوي ونفوذه في المجتمع . () ا.، 2021)
ولايفوتنا ان نذكرهنا الضعف الاعلامي وعدم التركيز الاعلامي على جهد المرأة ، وكذلك التمييز اعلاميا ضد المراة ، فقد اهتم الاعلام وركز على شكل المراة ومظهرها ، بدلا من عملها وبرنامجها السياسي ، وعن تجربة شحصية من احدى المرشحات الحاليات ، لم تكن تعلم ماهو البرنامج السياسي للقائمة التي رشحتها ،كذلك فان الاعلام كان في احيان كثيرة عدوا ومانعا لعمل المراة السياسي ، اضافة الى دعوات دينية مفرطة لربط عفة المراة بتواجدها في المنزل ، ويربط ويحدد دورها ب(الفضيلة المنزلية). بالرغم من قوة العوائق وخاصة الاجتماعية منها الا ان المراة مازالت تحارب للتواجد السياسي على الساحة العراقية ، وبالرغم من الانتقائية والانتهازية ، في الوصول للبرلمان فان ارتفاع تمثيلها الرقمي ، مازال ويبقى حافزا للبقاء والاصرار عليه والتقدم . () ب.، 2021)

المبحث الثاني : مشاركة المرأة الاسرائيلية في الحياة السياسية :-

اخذت المرأة الإسرائيلية مساحة ومشاركة سياسية متقدمة اذا ماقورنت بمثيلاتها في دول الشرق الأوسط، غير انها واجهت الكثير من التحدي المرتبط بالنوع الاجتماعي وانقسام التيارات السياسية و الدينية.
اولا :- كان دور النساء الإسرائيليات في الحياة السياسية والانتخابات متطورا وواضحا، حيث كان متدرج التصاعد وتأثر كثيرا بعملية التحول الاجتماعي والصراع السياسي ، منذ قيام (الكيان الاسرائيلي) عام 1948:

مرحلة تأسيس الكيان وبداية المشاركة النسوية 1948-1959

تضمنت مرحلة البداية وتسمى اصطلاحا مرحلة التاسيس والمشاركة ورثت فكرا اشتراكيا تبنته الحركة الصهيونية وهو مايسمى ب (اليشوف) وتعني ماكان عليه المجتمع الاسرائيلي في مرحلة ماقبل الدولة ، حيث ورث فكرة التساوي في المشاركة بين الرجل والمرأةفي العمل والمدافعه عن الوجود اليهودي خاصة في الاحزاب اليسارية والكيبوتسات. (.Fogiel -Bijaoui S، 2007)
ثم تبعت هذه المرحلة ،منح للمراة حق الترشح والتصويت بعد اعلان (الدولة) فورا وكان هذا استمرارا لممارسات ستبقة في مؤسسات الدولة ، وابرز ماكان ظاهرا خلال هذه الفترة الصعود المدوي ل (كولدا مائير) حيث كانت ابرز الامثلة الحية على نجاح صعود المراة الاسرائيلية في الحياة السياسية ، حيث تدرجت في مناصب وزارية مهمة وبشكل مبكر نسبيا لتصل بعد ذلك الى رئاسة الحكومة ومنذ عام 1969-1974 حيث كانت تعد عالميا رابع امراة تصل الى هذا الدور وهذا المنصب ، رغم انها وصلت الى هذا المنصب بشكل لم يكن ثمة ترشيح نسوي له وانما وصلت بجهود حزبية وضروف معقدة . (.Fogiel -Bijaoui S، 2007)
غير ان الحقيقة هو انه كان هناك فجوة مابين النظرية والتطبيق ، فعمليا رغم وجود الحق القانوني الفعلي الا ان التمثيل الرقمي والفاعل للنساء في الكنيست الاسرائيلي الذي هو بمثابة (البرلمان) في اسرائيل ،كان منخفض ، ففي الدورة الاولى للكنيست عام 1914 ، كان هناك احد عشر 11 امرأة فقط من الاصل (120) عضوا أي مايقارب نسبة (9%) وكانت غالبيتهن من حزب (مباي) العمالي المسيطر على الساحة السياسية الاسرائيلية .
الحقيقة ان كان غالبا ماتوجه الجهود النسوية في بداية الامر الى القضايا النسائية واعطاء النسوة دورا تقليديا في السياسة وتنحسر اعمالها وجهوديا في قضايا الرفاهية والتعليم والحقوق الصحية ، دون القضايا السياسية والامنية ولا حتى الاقتصادية (.Herzog H، Gendered Racialized ;Both an Araband awomen Experiencws of Female Palastinian CitizenOf Israel، 2001)

مرحلة العمل التقليدي والخمول (1959-1980):

استمر خلال هذه المرحلة الثانية الركود النسبي وتفاوت انخفاض تمثيل المراة السياسي واستمر هذا التمثيل منخفضا للغاية وبقيت نسبة التمثيل تتارجح مابين (7-10) ولدورات انتخابية عديدة ففي دورة الكنيست السابعة كان عدد النساء المنتخبات عام 1969كان (7 نساء)فقط ، رافق هذا الانخفاض ظهور شخصيات نسوية فاعلة وبارزة ، ومنها (شولاميت ألويني) ظهرت من حزب العمل ، ثم اسست حركة رااتز المدنية اليسارية (الاشتراكية) والتي كانت شبه متحدية للتقاليد والاعراف وعملت على ان تطرح قضايا الحقوق الشخصية والمدنية للنساء في اسرائيل .

بعد ذلك وكنتيجة طبيعية لما واجهته اسرائيل من تحديات امنية ووجودية انخرطت المراة بشكل اوسعفي قضايا التركيز على الامن والدفاع والحرب فتركز نشاطها على قضايا امنية بحتة كنتيجة للصراع (العربي – الاسرائيلي)، وكانت قد عززت نشاطها في مساندة دور المؤسسة العسكرية والرجل في الامن والسياسية ، مما انعكس سلبا على اضعاف وتقلص نشاطها في القضايا الاجتماعية والنسوية العامة والخاصة . (Herzog H.، Women in politics A comparative Study(دراسة مقارنة لتطور دور المراة) ، 1997)

مرحلة التحول والتغيير (1981-2002):

في هذه المرحلة بدا واضحا نشاط وتحول وتصاعد نضال الحركة النسوية في اسرائيل لتشهد تصاعدا في التأثر بالعولمة والتلاقح الحضاري والموجات النسوية في العالم المتحضر ونشطت النساء الاسرائيليات في المطالبة بالحرية والمساواة في الحقوق في كافة المجالات واولها المجالات السياسية ، وترافق ونتج عن ذلك اقرار قوانين مهمة اهمها قانون عام 1951، هو قانون المساواة في الحقوق للنساء وفي كافة المجالات المهمة ، تبعه تعديلات كثيرة وجوهرية ، اكدت على المساواة في التمثيل السياسي والعمل ، عامي 1988- 1989-2000 ، كذلك اقر قانون لحماية تكافؤ الفرص وعدالتها عام 1988 وحضر هذا القانون التمييز الجنسي في العمل .
ونتيجة طبيعية لهذه القوانين المهمة وحيث ان التشريع يحمي العمل السياسي والمساواة السياسية ، كان لازما وطبيعيا ان تتصاعد نسبة التمثيل النسوي في الكنيست وتدريجيا لتصبح عام 1984،(9)نساء بنسبة 7.5%، ثم تصاعدت عام 1992 الى (11) امراة أي بنسبة متزايدة 9,2% (Yadgar، 2006)

مرحلة التقدم والمساواة (2002 -2022):-

خلال هذه المرحلة بدا العمل بالكوتا النسائية وهو النظام التمثيلي داخل معضم الاحزاب في اسرائيل ، وبدات الاحزاب الرئيسية مثل حزب الليكود والعمل وميريتس ولاحقا الاحزاب العربية تفرض الكوتا النسائية داخل مؤسساتها وهيئاتها وذلك لتضمن التمثيل النسوي والذي تعدى من 20-50 امراة وهذا العامل كان له التاثير الاكبر في ارتفاع معدل التمثيل الرقمي نوعا ومضمونا .كما ان اقرار قانون (الكوتا والنظام التمثيلي) عام 2005،عزز التمثيل النسوي المتكافئ في اللجان العامة داخل الكنيست وعزز بالتالي فرصصعود النساء في مناصب مؤثرة ومهمة في اسرائيل .لتصبح فيما بعد القفزة الحقيقية في ارتفاع مستوى التمثيل البرلماني النسوي بشكل ملحوظ ففي دورة الكنيست السابعة عشر عام 2006 كان عدد النساء البرلمانيات (21)امراة ، وهي بنسبة 17,5%. اما دورة الكنيست العشرون في 2015 فكان عدد النساء (32) امراة أي بنسبة 26.6% بريادة متصاعدة .وفي دورة الكنيست الثالثة والعشرون عام 2020 كانت عدد النساء (36) امراة أي بنسبة 30% مسجلة تصاعدا قياسيا مهما جدا ، وفي دورة الكنيست الخامسة والعشرون عام 2022 فكان عدد النساء (29) امراة وبنسبة 24.1% مسجلة انخفاضا طفيفا وغير ملحوظ . (الاسرائيلي ا.، 2013)
وكان لابد لهذه النتائج المهمة ان تتصاعد اهمية تواجد المراة الاسرائيلية في العمل السياسي لتتولى النساء مناصب رفيعة وعلى سبيل المثال (داليا ايتيسيكي) حيث تولت هذه السيدة رئاسة الكنيست منذ 2006-2009 ، وكذلك (تيسيبي ليفيني) وزيرة خارجية اسرائيل وزعيمة الحزب المعارض وكانت مرشحة ايضا لرئاسة الحكومة منذ 2006 – 2009، كذلك كانت هناك (ايليبت شاكيد) وزيرة العدل وهي من التيار اليميني منذ 2013-2019 ، (غيلاي جملائيل) وزيرة الاستخبارات الاسرائيلية في 2022و كذلك وزيرة حالية في حكومة نتنياهو . (الاسرائيلي ا.، 2013)
تميزالعمل السياسي للمراة الاسرائيلية بالتنوع الحزبي والفكري وحتى (الاثني) فقد ظهرت نائبات من خلفيات متنوعة ، منهن المتدينات والعلمانيات وكذلك العربيات ، (مثل هبة يزبك ، وعايدة سليمان) وكلتاهما من القائمة العربية الموحدة ، كذلك كانت هناك نائبات مهاجرات حديثا ، برز دور النساء الاسرائيليات خلال التظاهرات والاحتجاجات عام 2011 حيث كانت معظم القيادات نسائية مثل (سيتاف شافير) والتي دعت من خلال قيادتها

للاحتجاجات للقضايا والمطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ودعت للمساواة ومطالب احترام حقوق الانسان . (center)، 2022)
واجهت النساء الاسرائيليات العديد من المصاعب والعوائق والمصاعب المستمرة ، حيث ضلت رغم تمثيلها تعاني من عدم وجود المساواة الكاملة ولم تصل الى التساوي مع التمثيل المناصف 50% رغم التقدم وتصاعد تمثيلها النيابي ولم تتولى رئاسة الحكومة ابدا باستثناء كولدا مائير .كما تاثرت كثيرا بهيمنة الطابع الامني وتاثيرات الصراع العربي الاسرائيلي ، فكانت متاثرة بسيطرة التحولات الامنية والعسكرية لتجد نفسها منخرطة في الجيش والعمل وتستغل لتطبيق التحول نحو اليمين المحافظ والقومي الديني والذي يعارض بالاساس التقدم النسوي ويضع العقبات امام عمل المراة السياسي والنيابي ، فنراها تارة تسعى للتقدم والمساواة والحرية وتارة تنخرط في الدفاع عن الفكر الصهيوني الديني المتطرف والذي يعارض وجودها بشكل متساوي في العمل السياسي . (center)، 2022)
كما عانت المراة الاسرائيلية من وجود الفجوات الاجتماعية والطبقية داخل المجتمع الاسرائيلي حيث كانت هناك العديد من التحديات الاجتماعية في التمثيل البرلماني والمشاركة السياسية مابين اليهوديات المتدينات والعلمانيات وتحدي اخر بين اليهوديات والعربيات ، لتبرز هناك تحديات اخرى تتعرض لها النائبات العربيات كالتمييز والتهميش والاساءة داخل البرلمان واحيانا الطرد وحتى العنف والتحرش اللفظي وعدم وجود الاحترام داخل الكنيست . (للديمقراطية، 2023)

ثانيا :- دور الحركات النسوية الاسرائيلية في الحياة السياسية :

كان للحركات النسوية في إسرائيل دور وتأثير لافت ومهم على مشاركة المرأة الإسرائيلية في السياسة ،اذ ساهمت الحركات النسوية ولعبت دور محوري ومتطور في صياغة مشهد سياسي واجتماعي ومهني ،وكانت عاملا مؤثرا ومتفاوتا ايضا ،على مشاركة المراة الاسرائيلية في الحياة السياسية ، تطور هذا التاثير عبر سنوات وتاريخ من العمل مع مصاعب وتحدي كبير من داخل المجتمع وطبقاته ومشاكله بسبب تعدديته والصراعات الداخلية والخارجية فيه .
ففي بداية وجود الحركة الصهيونية وقبل عام 1948 ، كان تركيز الحركات النسوية الناشئة مثل الاتحاد النسوي الصهيوني ، مرتكزا على دعم الحركة الصهيونية ومشروعها ، خاصة في المستوطنات وهو مايسمى بالييوشووف اليهودي في فلسطين حين كانت تحت الانتداب .وشجعت هذه الحركات النسوية على مشاركة المراة في العمل الدفاعي والزراعي وهو مايسمى بالهاغاناه، وكانت تنوي من ذلك الحصول على المساواة في بناء المجتمع اليهودي على حساب عرب فلسطين .بعد عام 1948، وللفترة من 1949-1970 كان قد ساد وطغى الخطاب الرسمي على المطالبات بالمساواة وانخرطت المراة في العمل والتجنيد الاجباري ، غير انه كان قد شهد في الواقع فترة من التمييز العميق في الاجور والمشاركة في الحياة السياسية .وبقيت حركات المراة مثل (نعومات)مجيرة وملاصقة بالاحزاب الكبيرة المتنفذة ، ولاتخرج عن المطالبة بحقوق الامومة والرعاية الاجتماعية اكثر من الدعوة للمساواة السياسية التامة والكاملة . (Hanna، 1999)
غير ان الفترة الممتدة منذ عام 1971-1991كانت قد تاثرت بالحركات العالمية وظهور التنظيمات النسوية الرديكالية والتي كانت تركز على قضية التمييز ، والعنف ضد المراة ، والحقوق المتساوية والمطالبة الحقيقية بها .مما اثمر عن وجود مركز مساعدة ضحايا الاغتصاب ، وكذلك وجود لجان لمنع الاعتداء في مكا العمل ليصبح العمل النسوي يشكل علامات فارقة في تاريخ (اسرائيل).ولتبدا بشكل جدي وحقيقي المطالبة بالحصة الانتخابية (الكوتا)لتمثيل المراة سياسيا داخل الكنيست الذي كان حكرا على الرجل . (Freedman، 1985)
بعد عام 1992 ظهرت العديد من الحركات النسوية السياسية والتي اثارت العديد من القضايا المهمة ومنها (نساء بالسواد) اونساء متاريس والتي كانت حركة مناهضة للاحتلال والصراع العربي –الاسرائيلي ،وحركات اخرى دينية كانت قد دعت وطالبت بالمساواة في محاكم الاحوال الشخصية والمساواة الدينية .كما ظهرت العديد من الحركات النسوية الشرقية (مزراحية) والتي كانت تناضل من اجل المساواة والحد من التمييز ضد النساء اليهوديات العربيات .كذلك ظهرت الحركات النسوية الفلسطينية العربية –الاسرائيلية والتي كانت اجندتها تعتمد على مناهضة التمييز الجندري والقومي والمززدوج داخل مجتمع العرب الاسرائيلين في مواجهة عنصرية اسرائيل . (Herzog و Braude، 2009)
كل هذه الحركات وغيرها اثرت بشكل مباشر في زيادة التمثيل الرقمي للمراة داخل الكنيست ، ليرتفع بنسب مهمة (كما اسلفنا الذكر) من 10%-30% واكثر في دورة الكنيست الخامسة والعشرون ، ولتصل المراة الاسرائيلية الى مناصب قيادية رفيعة ومهمة ، ولتشهد الحكومات الاخيرة وصول وزيرات للخارجية والدفاع والداخلية والقضاء المالية .وبقيت الحكومات الحلية تشهد قلة التواجد النسوي لكنه تواجد مهم في المجالس المحلية ومجالس البلديات .كذلك اثرت هذه الحركات النسوية وضغطت بشكل مباشر للمساهمة في سن العديد من التشريعات والقوانين المهمة

مثل قوانين المساواة عام 1952 وتعديلاته ، وقانون مكافحة التمييز في العمل والتحرش والعنف ، والعنف الاسري ، مما ساهم بشكل جدي بالتمهيد وخلق بيئة مناسبة لدخول المراة الاسرائيلية في المعترك السياسي . (-Kevorkian، 2009)

وفي قضايا رفعتها النساء كانت المحكمة العليا قد فرضت الكوتا والتمثيل الرقمي النسوي الضروري والمناسب في الهيئات العامة واللجان الحكومية ، كما اقرت العديد من الاحزاب السياسية المهمة مثل مزراحي والعمل وميريتس والازرق واليشعتييد اقرت حصة حزبية داخلية لتمثيل النساء في القوائم الخاصة بها في الانتخابات . ادى ذلك الى نشوء كتلة نسوية داخل الكنيست من مجموعة من البرلمانيات عابرة للكتل الحزبية وارائها وتوجهاتها الفكرية ، عملت هذه الكتلة على العمل للقوانين التي تخص حقوق المراة وتدعم المساواة ، كماقامت هذه الكتلة او اللوبي النسوي بادخال العديد من قضايا المجتمع والمراة الى لب ومركز النقاش الجدل السياسي والتشريعي .وحاولت حركة (نساء ميتيرس) تقديم العديد من المقترحات والخطابات النسوية المرتبطة بقضايا الصراع العربي الفلسطيني والقضايا الامنية ، غير انها كان لها دور جدا ضعيف في التاثير على سياسة اسرائيل العنصرية . (Herzog H.، Why So Few the politics culture of Gender in IsraelInternational Review of women and leadership، 1996)

كما ساهمت هذه الحركات النسوية بالعديد من المحاولات لرفع وعي المجتمع وتوجية مسارات الراي العام لقضايا مهمة وجوهرية داخل المجتمع الاسرائيلي ،فكانت لها مشاركات فاعلة في الاحتجاجات والمظاهرات داخل اسرائيل وخارجها .غير ان هذه الحركات النسوية كانت تعاني كثيرا من وجود التفاوت والتماير المجتمعي والطبقي مابين عضواتها ، فاشرت تدني تمثيل النساء العربيات اليهوديات داخل الكنيست مقارنة بنسبتهن السكانية العالية ، كذلك عانت هذه الحركات من وجود فجوة وصراع بين النساء اليهوديات العلمانيات والمتدينات المتشددات اللائي قلت مشاركتهن في القضايا السياسية ، كما كانت هذه الحركات تحتوي نساء من خلفيات اقتصادية مختلفة ، مما يؤدي الى عدم اتساق في العمل والمطالبة بالحقوق .كما ان هيمنة الجانب الامني على الحياة بمجملها في اسرائيل ، وضغط القضايا المتعلقة بالصراعات والحروب والسياسات الاسرائيلية القائمة على الاحتلال والتوسع ،جعل العمل السياسي نفسه مغلقا على الذكور او انه يتخذ طابعا ذكوريا وان كانت المراة في الجيش والدفاع ، مما قلص فرص المراة (من عدا النخبة)في الوصول الى مراكز صنع القرار . (Chazan، 1991)

كما ان وجود المعارضة الدينية الحافظة والمقاومة لظهور المراة وعملها السياسي من الجهتين (الاسلامية –يهودية) والتي تعارض مفاهيم المساواة وادخال المراة في الحياة السياسية بل وحتى الحياة العامة .ومثل كل نساء الشرق والعالم تتعرض النساء الفاعلات في المجال السياسي الى التهديد والعنف وخاصة النساء العربيات واليساريات .مما مضى لابد من القول ان تشتت وتبعثر الجهد والعمل النسوي يضعف من القدرة والفاعلية ، والرغبة في تشكيل قوى ضاغطة وفاعلة ومؤثرة تستطيع ان تكون فاعلا حقيقيا في المشهد السياسي وتاخذ مكانة حقيقية ومهمة في القرار السياسي . (لير م.، 2012)

ثالثا :- التمثيل الحالي للمراة الاسرائيلية في الحياة السياسية :

ان التمثيل الحالي للمراة الاسرائيلية اليوم في الكنيست ، يشهد تحسنا واضحا نسبيا ، لكنه لم يصل بعد للمساواة الكاملة ، غير انه يتقدم ببطأ وبثبات ،ففي دورة الكنيست الخامسة والعشرون التي جاءت في 2022 ،شغلت النساء (36) مقعدا من (120) مقعدا أي بنسبة (30%) وجاء هذا في موقع الكنيست الرسمي .كما انها شغلت مناصبا مهمة في هذه الدورة الانتخابية (هنا يوضع مصدر الكنيست)، ومن هذه الاسماء المهمة (يوولي ادلشتاين)عن حزب الليكود والتي شغلت رئيسة لجنة الدستور والقضاء والقانون . كذلك (ميرافا كوهن آفايا)، عن حزب هناك مستقبل والتي شغلت منصب رئيسة لجنة شؤون المرأة والمساواة . نفس المصدر السابق . وفي خطوة تعد انقلابا داخل الائتلاف الحكومي كان ملاحظا انخفاض تمثيل النساء في الائتلاف الحالي ويرجع المحللون ذلك الى طبيعة هذا التحالف المكون من احزاب دينية ويمينية متطرفة ومحافظة ، وذلك اذا ماقورن بالائتلاف الحكومي الذي سبقه والذي كان قد تكون من احزاب وسطية ويسارية . (center)، 2022).

اما التمثيل الحكومي الحالي ونسبة وجود المراة فيه فكان تمثيلا ضعيفا برئاسة (نتنياهو) فهو يعد اقل ائتلافا تمثلت فيه النساء منذ العديد من السنوات .فقد استوزرت ثلاث نساء فقط . وغابت المراة عن المناصب الامنية الحساسة

ولم تشغل النساء لافي هذه الحكومة ولا الحكومة التي قبلها منصبا للداخلية او الدفاع او المالية او الخارجية . (ادفا، 2023)
ان انقسام المجتمع الاسرائيلي ووجود الفجوات الاجتماعية والطبقية الحادة في انعكس سلبا عاى مواقف المراة السياسية وبالتالي رايها السياسي ومشاركتها وموقفها من طبيعة الصراع العربي – الاسرائيلي ، اذ لم يكن للمراة موقفا محددا من الحرب بعد7 من اكتوبر بل كانت هناك العديد من المواقف ، اول هذه المواقف هو دعم هذه الحرب الشرسة ومساندة الحكومة ، بل والمشاركة فيها ، بشكل التاييد السائد ودعمت جهد الحكومة في اعادة الاسرى في غزة ، وشاركة النساء في الاحتجاجات التي تؤيد الحكومة والمظاهرات التي دعمت الجيش الاسرائيلي ، وكذلك طالبت باستمرار الحرب حتى ان تحق الحكومة اهدافها منها .
فيما كان هناك تيار نسوي اخر كان قد طالب بوقف الحرب والاتجاه بسرعة نحو صفقة تبادل شاملة ، تبنى هذى الموقف حركة (امهات على الحدود)وحركة (امهات المخطوفات) والتي قادتها امهات وزوجات واخوات الاسرى ، ونظمت (هارتس، 2025)ذويهن وانتقدت العديد من الحركات النسوية سياسات الحكومة الحالية ، قبل الحرب وشاركة في احتجاجات حول التعديلات والاصلاحات القضائية المثيرة للجدل والتي كادت ان تطيح بحكومة نتنياهو لولا مجيء الحرب مع حماس وانشغال الشارع الاسرائيلي بالحرب وخسائرها .وفي موقف اخر اتخذت العديد من الحركات النسوية في التركيز على القضايا التي تبحث في مخلفات واثار الحرب المجتمعية والقادمة وركزت جهودها في دعم النساء اللائي تضررن من الحرب والنازحات من الشمال الى الجنوب بسبب العمليات العسكرية مع لبنان ، ودعمت هذه الحركات النساء ضحايا العنف المتواصل بسبب الحرب ، كما ركزن على وضع النساء والتحديات التي تواجه النساء العربيات في داخل اسرائيل خلال الحرب .

رابعا : التشريع واثره في دعم مشاركة المراة السياسية في اسرائيل:-

ولان التشريع هو المرتكز والاساس في اعطاء المراة وضعها الطبيعي والحقيقي لابد من ذكر اهم القوانين التي عززت وقوت التمثيل الرقمي للمراة الاسرائيلية في البرلمان خاصة وفي الحياة السياسية عامة . اول هذه القوانين هو الذي صدر عام 1951وهو قانون مساواة المرأة في الحقوق ، وهو يعد الاساس فيما قد نص عليه (ان لكل رجل وامراة حقوق متساوية في كل المجالات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية داخل اسرائيل). (الاسرائيلي ك.، 1993)
اما القانون الاهم والذي كان عام 1988 ، وهو قانون التكافؤ والمساواة فرص العمل ، وحضر التمييز في العمل والترقية على اساس الجنس ، وكان هذا القانون مهما جدا للمراة التي تعمل في المجال السياسي ، (الاسرائيلي ك.، 1993)ثم جاء القانون المهم عام 1992 وهو قانون التمثيل السياسي للمراة (الكوتا) والاكثر اهمية التعديلات التي حصلت عليه عام 1996 ، ويعد القانون الاهم بالنسبة لعمل المراة الاسرائيلية في المجال السياسي ، اذ يلزم هذا القانون الاحزاب السياسية التي تتقدم لعضوية الكنيست وتتنافس في الانتخابات ان يكون لها ضمن مرشحيها وفي قوائمها الانتخابية تمثيلا (ملائما) لكلا الجنسين ، وهذا يعني ان المراة يجب ان ترشح في مناصب وتسلسلات قابلة للفوز وليس وجودا شكليا . (الاسرائيلي ا.، 2013).
ثم اعقبه قانون عام 1993 والذي حدد والزم بالتمثيل النسوي المتكافئ في اللجان العامة التابعة للحكومة .(اهمها لجنة البناء والتخطيط، وكذلك في مجالس الحكومة الكثيرة). (الاسرائيلي ك.، 1993)لقد ساهمت القوانين بشكل فاعل وحقيقي وكبير في زيادة عدد النسوه اللائي ترشحن والنائبات اللائي فزن بعضوية الكنيست وبشكل مستمر ودائم حتى ان القانون الذي تكلم عن التمثيل في المجالس المحلية والذي صدر عام 1975 وهو قانون السلطات المحلية والذي ركز على انتخابات رؤساء المجالس المحلية والذي اجريت عليه تعديلات مهمة عام 2005 والذي شجع ونص على تمثيل النساء في القوائم الانتخابية للمجالس المحلية . (الاسرائيلي ك.، 1993)

المبحث الثالث : الفرق مابين التجربتين العراقية و الاسرائيلية في مجال العمل السياسي للمراة:

اولا : اهم الفقرات المتشابهة بين التجربتين العراقية والاسرائيلية :

للمقارنة لابد من البحث اولا عن اوجه التشابه مابين التجربتين ، واول مايمكن رصده في هذا المجال هو تاثير تمثيل (الكوتا النسائية)وهي حصة التمثيل المفروضة في كلا التجربتين ، ومنخا نجد ان زيادة التمثيل العددي بواسطة الكوتا هو عامل متشابه يمكن رصده،اذ يرتفع التمثيل النسوي للمراة في البرلمان العراقي الى (29%)عام 2021، بعد ان كان عام 2005 يقارب (6.5%)، وبالتاكيد كان ذلك بسبب تنفيذ الكوتا الدستورية (25%).

اما بالنسبة الى الوضع في اسرائيل كذلك بعد تطبيق قانون المساواة في التمثيل الذي صدر عام 2018 والذي اجبر الاحزاب على ترشسح النساء في اماكن قابلة للفوز وليست شكلية (كما اسلفنا الذكر)ليقفر التواجد النسبي داخل الكنيست الى (24)امراة عام 2021وبنسبة كبيرة تصل الى (30.6%) ، وان كانت لم تصل الى المساواة الكاملة .

كما ان التجربتين تتشابه في قضية مواجهة التحديات المجتمعية المتشابهة كجزء من ثقافة المنطقة باكملها ،حيث ان كلا التجربتين تواجه تحديات رفض القوى المحافظة ، ففي العراق تشهد المرأة مقاومة عشائرية ودينية تحد من عمل وقدرة المراة على العمل و الدخول في العمل السياسي . (الاسرائيلي م.، 2022) ،كذلك الحال في اسرائيل حيث ان الكثير من الاحزاب الدينية وخاصة الارثوذكسية ،تحارب عمل المراة السياسي وتعمل على اضعافه والحد منه . (للديمقراطية، 2023).

كذلك فان التجربتين تشتركان في ظاهرة التمثيل الغير مفيد او الرمزي للنساء في البرلمان او ماتسمى ب نائبات الظل واللائي اصلا يشجعن على سيطرة الرجل على العمل السياسي ، حيث تقدر نسبة التمثيل الرمزي للنائبات في البرلمان العراقي لعام 2021 ب (27%) كما جاء في ((IHEC)، 2010)، اما في اسرائيل فان التمثيل الشكلي يتضح من التواجد القليل في لجان المالية والامن (الاجتماعية، 2022)

كذلك تشترك التجربتين وتتشابه في مدى عمل الاحزاب السياسية ودورها في تقييد عمل المراة السياسي وجعله مجرد تمثيلا لتنفيذ الكوتا القانونية ، حيث ان في كل من اسرائيل والعراق تتحكم الاحزاب في وضع تسلسلا معينا للنساء ، ففي العراق ،حيث توضع الاسماء المراد فوزها في مقدمة الاسماء ومع كل اسمين لرجال بعده اسم لامراة يتحكم بها راس القائمة ، بينما تتدرج بقية النساء حسب اهميتها وقربها ، اما في اسرائيل فكانت 60% من الاحزاب الاسرائيلية لاتضع اصلا النساء ولاترشحها بمراكز مهمة قابلة للفوز قبل عام 2018 وتتذيل النساء القوائم الانتخابية . (pratt، 2021)

غير ان كان للكوتا ثاثيرا مهما وصعبا للغاية وملحوظا على السياسات الاجتماعية ، حيث شهدت كلا التجربتين العراقية والاسرائيلية تقدما وان كان (محدود) في تشريعات وقوانين لحماية حق المراة السياسي وحقها في الترشح والانتخاب ، حيث شهد العراق عدة قوانين لحماية المراة مثل قانون العنف الاسري (وان كان مجمدا منذ 2019)، وشهدت اسرائيل عدة قوانين وتعديلات وسياسات اخرى لحماية المراة من العنف والتحرش ولجان داخل البرلمان لحماية المراة ةتحقيق المساواة عام 2022. () ب.، 2021)

التشابه في تأثير الثقافة المجتمعية:

كذلك فان الثقافة المجتمعية الشرقية بشكل عام تعمل على تقييد دور المراة وعملها السياسي ، حيث ان المراة العراقية تواجه (كما اسلفنا)هيمنة العوامل الاجتماعية والدينية والمعوقات التي تستخدم التفسيرات الدينية ، لكبح رغبتها في العمل السياسي وخاصة في المناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي والعشائري ، والذي يعتبر عمل المراة السياسي خروجا عن التقاليد والاعراف الاجتماعية . (منظمة، 2022)

حيث اكد مسحا احصائيا للامم المتحدة لعام 2021 ان نسبة (42%) من النساء في العراق يواجها ضغطا اجتماعيا وعائليا يمنعهن من العمل السياسي كالترشح . ((UNAMY)، 2022)

اما في اسرائيل فتستخدم الاحزاب المحافظة والدينية (الحريديم) النصوص الدينية لمنع ترشح النساء بحجة الحفاظ على قيم اليهودية (((مركز اسرائيل للديمقراطية 2023)))) ولعل ان 67% من النساء الاسرائيليات في مجتمعات الاسرائيلية المحافظة لاتشترك في الانتخابات بشكل حقيقي ، وهذا ماجاء في تقرير لمعهد شطيل للابحاث عام 2022 (السياسية، 2022)

وتستخدم الكثير من المجتمعات الشرقية بشكل عام الكثير من العوائق لتمنع النساء من العمل السياسي مثل التحجج بسمعة العائلة ، حيث تعرضت الكثير من المرشحات في العراق الى التشهير والضرر بسمعة عائلاتهن وتعرضن لانتقادات تمس سمعتهن ، وشهر بهن بمواضيع حساسة ولاتمت للقيم الاجتماعية بصلة لتضطر الى الانسحاب من الترشيح وترك عملها السياسي . (WOMEN)، 2020)

كذلك في اسرائيل فان الاحزاب الدينية تحاول ان تهدد النساء في حالة تحديهن للقايادة الحزبية من الذكور وتحاول ان تمس وتهدد النساء في حالة عدم تنفيذها لسلطة القيادة الذكورية . (لير م.، 2012)

كما ان كلا التجربتين في العراق واسرائيل يعاني العمل السياسي للنساء من وجود الفرقوقات والفجوات مابين التشريع القانوني والتطبيق الحقيقي ، فان الكوتا النسائية تزيد من العدد والتمثيل الرقمي ، لكن الحقيقة ان المجتمع وثقافته تحدد من العمل الفعلي والتاثير النسوي الفاعل للمراة داخل العمل السياسي ذاته ، فما فائدة العدد في غياب عمل حقيقي ، فان البرلمان العراقي بنسبته 25% من النساء في البرلمان غير ان ربما اكثر من 75% من الشارع العراقي يفضل المرشحين الرجال ، وذلك لوجود ثقافة مجتمعية عامة من ان الذكر او الرجل قادر على اتخاذ القرار اكثر من المراة . (الدولي، العوائق الثقافية امام المشاركة السياسية للمراة العراقية، 2023) ،كذلك الحال في اسرائيل فان 56% من المجتمع الاسرائيلي يعتقد ان الرجال اكثر كفاءة في العمل من المراة في مجال الاقتصاد والامن . (الاجتماعية، 2022)

كذلك فان في كلا التجربتين تستخدم الاحزاب المحافظة والتي تستخدم الخطاب الذكوري ، تعمل على تهميش النساء ، وذلك باستخدامها خطابا تجعل من المراة محدودة الادوار ولاتصلح للعمل والقرار السياسي ، فترا تحدد عمل المراة داخل البرلمان باللجان الاجتماعية والخدمات بدلا من تنيط بها اعمالا تخص الامن او الدفاع ،(مشروع عدالة العراق) الا ان احيانا تفرض الكفاءة النسوية نفسها وتجعل صاحب القرار داعما لها كما حدث في استيزار امرأة لوزارة المالية العراقية في حكومة السوداني الحالية 2022.اما في اسرائيل فان حتى النساء اللائي ينتمين الى احزاب دينية ، فانهن لا ياخذ برايهن في الامور الدينية ويستبعد راي المراة تماما في هذه الامور الدينية . (H.Horzog، 2921)

لكن بالعودة الى البداية لاينكر ابدا بالرغم من كل التجارب لاينكر دور الكوتا النسائية المهم في ظهور وصعود وتطبيع صورة المراة القائدة التي(Institute, 2023) (Bank, 2023) مازالت تواصل تغيير الثقافة وبشكل تدريجي وفي كلا التجربتين ، فكانت المراة العراقية ظاهرة ومؤثرة داخل البرلمان العراقي وستسهم في تغيير الكثير في صورة المراة النمطية والمهمشة في المناطق الريفية وحتى الحضرية الكبيرة

وفي اسرائيل كذلك ،فقد تولت العديد من النساء مناصب مهمة في الامن كوزيرة الدفاع السابقة (بنيي غانتيس) ، حيث قللت الكوتا النسائية الارتباط مابين جنس المراة والاعمال السياسية المنوطة بها وقدرتها على القيادة والنجاح فيها . (الاسرائيلي م.، 2022)

ثانيا :- أهم الفقرات المختلفة بين التجربتيين العراقية والاسرائيلية :-

هناك العديد من اوجه الاختلاف والتباين الجوهري مابين التجربتين في عمل المراة السياسي في كل من العراق واسرائيل ، ومن عدة اوجه مهمة اول هذا الاوجه المختلفة هوالتشريعات والقوانين والسياسات الي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لدعم عمل المراة السياسي ، فان العمق التاريخي للعراق وتعاقب الانظمة واختلافها من ملكي الى جمهوري الى جمهوري برلماني متعدد ، منح المراة العراقية المساحة التاريخية المناسبة للتطور والتبدل والنضج في العمل السياسي ، لذلك فان الكوتا النسائية في العراق ضمنت دستوريا منذ عام 2005 الحصة النسائية للتمثيل الرقمي وهي (25%) ، كذلك فان قانون المساواة والنص عليه في الدستور العراقي النافذ في مادته (14) (العراقي ا.، 2005)، مع وجود عدة اعتراضات ، غير انه يحسب كمادة دستورية نافذة ومعتبرة ، كذلك فان في العراق تدرج التمثيل الرقمي النسوي ليصبح اكثر من الحصة الدستورية ليصبح عام 2021ما نسبته (29,5%) في البرلمان العراقي ، وهذا ان دل على شيء لنما يدل على تصاعد الثقة في عمل المراة السياسي ومساحة التقدم والانعكاس الايجابي والاداء الديمقراطي الذي تحلت به المراة العراقية ولثقة القواعد الجماهيرية باداء المراة العراقية والتزامها واداءها السياسي الممتاز ، مع ذلك فقد عانت المراة وعلى مدى عقود من وجود الضعف في قوانين الحماية للمراة العاملة في المجال السياسي بشكل خاص وللمراة العراقية بشكل عام ، ووجود العديد من الاعتراضات وتجميد الكثير من قوانين هذه الحماية مثل تجميد قانون العنف الاسري ،وتعمل المراة على انجاح هذه البرامج والسياسات ولجعلها قنوات دعم واسناد لعملها السياسي والاجتماعي . ((UNAMY)، 2022)

اما التجربة الاسرائيلية فان حداثة الكيات التاريخية كانت عاملا غير مناسب لاعطاء الوقت المناسب لنضج العمل السياسي للمراة الاسرائيلية اضافة الى القلق السياسي واستمرار الحروب والصراعات والانقسامات الحادة داخل مجتمع الكيان الاسرائيلي الذي يعاني اساسا من انقسامات اجتماعية خطيرة ، جعل من العمل السياسي للمراة غير متجانس الملامح ولا يوحي بالنضج ولا التمثيل المناسب ، لذلك تشتت الهوية التمثيلية للمراة الاسرائيلية مع اشتداد الصراعات وكانت متقلبة في تمثيلها لمجتمعها وذلك ربما لغياب العمق التاريخي والاخلافات الجوهرية داخل المجتمع الاسرائيلي ، فكانت الكوتا الاسرائيلية مجرد قوانين اجبرت الاحزاب على العمل بها ، وهي مجرد نظام داخلي للاحزاب وليست وطنية بالمرة . لكن قوانين المساواة التي اقرت عام 1951 وتعديلاتها الكثيرة عام 1996 ، كانت واضحة جدا وصريحة ، ولم يتم تميدها او الاعتراض عليها بشكل جدي وانما كانت مساندة لعمل المراة السياسي ومهمة وفاعلة ، ولذلك فقد تصاعد التمثيل السياس السياسي للمراة داخل الكنيست ليصبح عام 2023 مانسبته (28%) وتعد من النسب المهمة للحكومات الاسرائيلية التعاقبة ، كما ان المراة الاسرائيلية السياسية تتمتع

بحماية داخل الكنيست من خلال عملها في اللجان الامنية ، من خلال العديد من الاليات المتطورة والفاعلة التي تتخذها الحكومة لحماية المراة داخل الكنيست . (الاسرائيلي م.، 2022)

ولاتقف الاختلافات عند الكوتا النسائية في كلا التجربتين بل انها تمتد لتشمل اختلافا جوهريا اخر يؤثر بشكل كبير على عمل واداء المراة السياسي وهو (شكل النظام السياسي وتاثيره)،فان النظام العراقي كان قد تدرج بعدة اشكال سياسية الى ان وصل للنظام الجمهوري البرلماني الاتحادي ، وهنا تحددت بشكل واضح جدا معالم العمل السياسي للمراة بوساطة الدستور ، وحتى لانكون جدا منحازين لابد ان نذكر ان التجربة بسبب حداثتها تشهد تذبذبا وتفتتا حزبيا واضحا حيث يحوي البرلمان العراقي 329 مقعدا متوزعة على كتل تتنافس فيما بينها ، ويتفتت معها الوجود النسائي ، فليس هناك كتلة نسوية واحدة ، وهذا التفتت يضعف جهد المراة وصوتها ويهدد تماسكها .اضافة الى وجود المحاصصات الطائفية والقومية ، والتي لم تقتصر على المقاعد البرلمانية وحصصها فقط بل امتدت لتشمل توزيع الوظائف المهمة والمناصب من البرلمان الى دوائر الدولة ومؤسساتها بشكل طائفي وقومي، وأنعكس ذلك بالطبع على دور المراة لتصبح مهمشة ولا تستطيع حتى برغم كفائتها ان تصل الى رئاسة اللجان المهمة داخل البرلمان مثلا او الى مناصب داخل مؤسسات الدولة ، الا في حالات نادرة جدا . لابد لنا ان نذكر ايضا ،ندرة المحاولات لانشاء احزاب سياسية نسائية ، ولا حتى كتلة نسوية فاعلة وقوية داخل البرلمان العراقي ، فقد كانت الاحزاب المتحكمة بالعملية السياسية غالبا ماتفرض ارائها على النساء من كتلها وتؤثر على رغبتهن في اتخاذ قرارات تتماشى مع توجههن الذي ربما كان معارضا لراي الكتلة السياسية ، (الانتخابية، 2022).

اما في اسرائيل فان نظامها السياسي (المختلط) ، كان دافعا قويا ساعد وعبر القوائم الحزبية التي التزمت بتعليمات تضمين القوائم لاعداد نسوية على مدى تعاقب انتخابات الكنيست ، ساعد على صعود النساء الى العمل في البرلمان وعمل اللجان فيه وكان يضفي سياسات عديدة تشجع عمل الانساء في العمل السياسي بل ان هذا التضمين جعل من المراة تترشح لمناصب قابلة للفوز ، وبالرغم من وجود الاحزاب الدينية وخاصة الارثوذكسية الاسرائيلية ، والتي كانت ضاغطة بشكل كبير لمنع وصول المراة لمناصب رفيعة ، وتعطيل حقوقها ، فقد كانت المراة الاسرائيلية فاعلة وناشطة واستطاعات بشق الانفس الوصول الى لجان ومناصب مهمة وان كانت قليلة ومحدودة ، اضافة الى ذلك فقد كانت المراة الاسرائيلية قد تكتلت داخل المجتمع بمنظمات مجتمعية عديدة وكثيرة ، كان البعض منها يدفع ويدعم المراة الاسرائيلية بقوه ويساندها في مجال العمل السياسي مثل منظمة (شاتييل) . (لير م.، 2022) .وفيما اختلفت العديد من الوجوه بين التجربتين العراقية والاسرائيلية غير ان هناك العديد من العوامل المؤثرة في اداء النساء السياسي في مجتمعين مختلفين لابد من الاشارة اليها كونها عوامل مهمة ، ومن ضمنها العوامل الدينية والتي كانت مؤثرة بشكل كبير على عمل المراة السياسي بشكل عام في كل من العراق واسرائيل ، فقد كانت الافكار الدينية تحول دون السماح للمراة بالعمل السياسي ، وتعارض بشكل كبير تولي النساء لمناصب مهمة في مؤسسات الدولة المختلفة ،اضافة الى ان استمرار الصراعات السياسية والاجتماعية ، دائما ماتحول وتحدد من المشاركة النسوية في الانتخابات وتقلل من اهميته ، بل ان استمرار هذه الصراعات غالبا ما يؤدي الى صعود شخصيات نسوية غير كفوءة وشكلية الاداء وغير مناسبة لاشغال مقاعد البرلمان وتمثيل الشعب ، اضافة الى عوامل مؤثرة اكثر اهمية وهي العادات والتقاليد ، والتي ترى في المراة ، عدم الاهلية وعدم وجود الثقة في ادائها وعملها ، بل انها تشكل عليها تولي المناصب ، وتعتبر قيادة النساء ، نقيصة وعار يلحق بالمجتمع والاسرة ،وذلك بسبب القيم العشائرية والطابع الريفي للكثير من مناطق العراق . ((UNAMY)، 2022)

كما يعد العامل الاقتصادي الاهم ، والاكثر خطورة في التاثيرعلى عمل المراة السياسي وعدل تقدما للمشاركة في الاتخابات ، حيث ان التمكين الاقتصادي للمراة يساهم في دعمها وانجاح عملها السياسي ، فان الفقر والبطالة وعدم استطاعتها تحمل تكلفة تمويل الحملات الانتخابية وعدم وجود الدعم الاقتصادي لها ، اثر بشكل كبير على تراجع جهد المراة وعدم استطاعتها التصدي لاشكالية الوجود في البرلمان والعمل السياسي . (والقانون، 2023) (OECD البنك الدولي 2023) . لايفوتنا هنا ان نذكر ان استمرار عدم الاستقرار السياسي في العراق ومرورة بسلسلة مرعبة من الحروب والصراعات ، تعرضت خلالها المراة للعنف مرتين ، مرة بشكل مباشر عندما تهددها الحرب والقتال ومرة بشكل غير مباشر عندما تتعرض عائلتها لويلات الحرب واهوالها ، هذا العامل ادى الى تراجع مشاركتها السياسية وانطوائها وعدم تخطيها لخوفها من الحرب وعدم الشعور بالامن والاستقرار ، غير ان الوضع مابعد 2005 ، شهد بعض الاستقرار النسبي لتجد المراة لزاما عليها التصدي للعمل السياسي واخذ مكانها الطبيعي والمهم داخل البرلمان ومؤسسات الدولة . (العلي، 2005)

اما بالنسبة لاسرائيل فان العوامل المذكورة انفا ، كان لها تثير مباشر على عمل المراة داخل اسرائيل ، فكان من اهم هذه العرامل ، هو الافكار الدينية التي تنادي بها الاحزاب الدينية وخاصة الارثوذكسية ، وكذلك استمرا الصراع مابين العلمانيين والمتدينين الارثوذكس ، عاملا له التاثير المباشر على اعاقة عمل المراة الاسرائيلية السياسي وترجع وصولها للكنيست ، كذلك فان استمرار الصراعات العربية –الاسرائيلية ، وعدم وجود الاستقرار وهيمنة القضايا الامنية ، اثر بشكل كبير على تقدم المراة للعمل السياسي وجعلها تنخرط بشكل مباشر في الجيش

وتتعرض للعنف بشكل مستمر والتمييز العنصري ،،يبقى المجتمع الاسرائيلي مجتمع حديث نسبيا ،منفتح على عمل المراة كونهم من خلفيات اوربية (غالبيتهم) ، وله تاريخ حديث ونظرة حديثة للمراة لاتعارض وجودها داخل العمل السياسي والكنيست وتساهم نسب مشاركة عالية في الانتخابات ، بالرغم من وجود العرائق المجتمعية والدينية آنفة الذكر . (بيطيت، 2021)

ثالثا : الفائدة من التجربتين العراقية والاسرائيلية :-

اولا :فائدة العراق من التجربة الاسرائيلية :

يمكن للعراق ان يعمل بشكل حقيقي عاى تعزيز العمل النسوي بدراسة التجارب العالمية والاطلاع عليها ، ولان تاريخ العلاقات السياسية مع (اسرائيل) لايمكن وصفه بالودي ابدا ، بل ان العلاقات لاتوجد اساسا ، فمن المؤكد والطبيعي ان الافادة من تجربة عمل المراة في المجال السياسي تاخذ من مكمن اننا يجب ان نعمل على معرفة هذه التجربة والافادة منها ، لتكون تجربتنا كنساء في العمل السياسي هي الافضل والانضج لاسيما واننا نمتلك من الامكانيات التاريخية والوطنية والمجتمعية ، مالا تمتلكه المراة في اسرائيل ، كذلك لنكون على دراية بمكامن القوة والضعف في هذه التجارب لنحصن انفسنا وعملنا من الاختراق او الانتكاس ، فان مايمكن الاشارة اليه في هذا المجال هو مسالة الكوتا الحزبية في اسرائيل او كما تسمى بالكوتا الطوعية والتي اوصلت نسبة المشاركة للمراة في الكنيست الى (28%) للنساء ، مقارنة بالمراة العراقية في البرلمان والتي وصلت نسبتها الى (27%)، ولعل جزءا من سبب هذا الارتفاع الطفيف يعود لتطبيق الاحزاب للحصة الكوتا بنفسها ، قبل وجود التشريع القانوني او الزام هذه الاحزاب بذلك .
كذلك فان للاحزاب دورا كبيرا في اعطاء المراة الثقة في الدخول في مجال الترشح والانتخاب والفوز بشكل كبير ، حيث كانت الكثير من الاحزاب وخاصة اليسارية منها ومنذ نشئتها التاريخية (حزب المعراخ)كانت قد شددت على وجود وتضمين النساء وبالتناوب في قوائمه الانتخابية .(IPU, 2023)الاتحاد الدولي البرلماني(
كذلك ممكن الاستفادة من التجربة في اسرائيل في وضع برامج لتثقيف المراة وحمايتها وتوفير التمويل المادي والجهد الاعلامي ، حيث تتمتع المراة في اسرائيل بمجال اوسع في مجال الاعلام والتمويل والحماية في مجال العمل السياسي ، كما يمكن للعراق اصلاح النظام الانتخابي والعمل على تبني القائمة المفتوحة (نسبيا")، وتناوب الاسماء بين الجنسين .كذلك لابد من تفعيل قوانين الحماية المجمدة ، مثل قانون العنف الاسري الذي مازال قيد المناقشات ولم يدرج على برامج البرلمان العراقي ، وقانون ممقاومة التمييز العنصري ومناهضته الذي تجمد عام 2020، اذ ان العمل على تفعيل القوانين لحماية المراة سيساهم بشكل لايقبل الشك في قدرتها وشجاعتها للولوج في العمل السياسي بسبب وجود الحماية الكفية واللازمة . (العراقيات، 2022)

ثانيا : فائدة اسرائيل من التجربة العراقية :

قد تتمكن المراة في اسرائيل من الافادة من التجربة النسوية في العراق بشكل مهم وحقيقي ، مع انه من المؤكد هو وجود الكثير من الاختلافات التي ذكرناها في المبحث السابق ، لكن لابد ان تكون هناك الكثير من التحديات الملهمة والمبادرات التي يمكن تاشيرها ،ومن اولها التشريعات والقوانين الملزمة للكوتا النسائية في العراق وكيف ساهمت في تعزيز وتثبيت الحصة الرقمية للمراة في البرلمان العراقي ، مع وجود العقوبات الصارمة في حال لم تمتثل الاحراب بهذه الكوتا واعدادها .اذ يمكن لاسرائيل من اقتراح وصياغة تشريعات يساهم برفع الكوتا الطواعية الموجودة الان وهي 28% الى قانون الزامي مع التاكيد على الاليات التنفيذية . (والقانون، 2023)
كما انه يمكن لاسرائيل بشكل كبير تطبيق المزيد من الحصص الرقمية الكوتا عبر تجربة (اللامركزية) والتي نجحت في اقليم كوردستان ، حيث تمكنت المراة الكوردية من حصد 30% من المقاعد للمجالس المحلية في الاقليم ومنذ (2005) مما رفع من وجودها ومشاركتها في المجالس المحلية الان الى (35%) ، حيث يمكن لاسرائيل تطبيق هذه التجربة وجعل الكوتا النسائية فعالة في المجالس البلدية في اسرائيل ، حيث التمثيل المنخفض للنساء في هذه المجالس والذي لايتجاوز 20% في عام 2023. (الانتخابية، 2022)
كذلك يمكن لاسرائيل الاستفادة من برامج الحماية والتي انشئت في العراق ، للمراة المرشحة وحمايتها من العنف السياسي والاجتماعي ، وهو برنامج تابع لوزارة الداخلية العراقية تم تفعيله عام 2021، بدعم وتدريب من برنامج الامم المتحدة الانمائي (يونامي)، حيث يمكن لاسرائيل الاستفادة من هذا البرنامج في تطوير اليات حماية مماثلة للناشطات والمرشحات السياسيات وحمايتهن من العنف والتهديد الفعلي وحتى الالكتروني . () ب.، 2021)

كذلك يقوم العراق بحملات لتثقيف المراة القيادية والسياسية عبر برامج مدرسة المراة القيادية حيث تتم برامج تدريب لاكثر من 400 امراة في العراق متقدمة للعمل السياسي في بغداد كل سنة ، وتتم اضافة الى التدريب القيادي اسداء المهارات بطرق ادارة الحملات الانتخابية ، حيث يمكن لاسرائيل اعداد وتطوير برامج ومناهج تدريبية ، للمراة تجعلها قادرة على تجاوز بعض الصعوبات والحواجز التي تواجهها كضعف التمويل وطرق جمعه. (Institute، 2023)

الخاتمة والاستنتاجات :-

1 -احرزت المراة في العراق رقما صعبا في التمثيل البرلماني اليوم في (البرلمان 2021-2025) بنسبة (29.%) وبواقع97 مقعد من مجموع 329، متجاوزة على الحد الدستوري الدنى(25%). وهذا التفوق هوبعد مباشرة العمل بالكوتا ،الحصة الدستورية الالزامية بشكل متفوق وعبرطريقة (المقعد المضمون). ويرغم ذلك، فهناك العديد من التحديات والعوائق الكبرى لازالت امام المراة ،ومن اهمها وجود المرشحات الواجهة وكذلك وجود الصعوبات والمعوقات الثقافية والاجتماعية ، والتي قد تحاول الحد من هذا التمثيل الدستوري وامنيات تحويله الى مؤثر فاعل وحقيقي وله استقلاليته في صنع القرار ، وكذلك في محاولات حقيقية لاستمرار دعم هذه الاستقلالية وجعل النائبات في بيئة سياسية صحية وحقيقية سيبقى امرا لابد من تحقيقه لانجاح هذا التمثيل الدستوري

2- النائبات الكورديات لهن بصمة حقيقية داخل البرلمان العراقي وهن على مستوى عالي من الخبرة السياسية والنضج الفعلي لاداء الاعمال المناطة بهن ، وشكل وجودهن عاملا فاعلا لدعم التواجد النسوي داخل البرلمان العراقي .وتبني اهم قضايا حقوق الانسان والمراة ولهن نشاط كبيرفي العمل على قضايا العنف ضد المرأة والزواج المبكر وقضايا العنف الاسري ، ودعم عمل وتعليم النساء ، بلرغم من عدم رضا القوى المحافظة في البرلمان العراقي. وكن على الاغلب ضمن التفاهمات واتحالفات النسوية والتي تسمى بعابرة للاثنية لدعم المراة بشكل عام .حيث حققت المراة الكوردية نسبة تمثيل تصل الى (48%) داخل الكتلة وتجاوزت بذلك الحد الدستوري للتمثيل النسوي ، بفضل تنامي العوامل الاجتماعية (نسبيا) ودعم الاحزاب الكوردية ، وكذلك القوانين والتشريعات ، وبقيت هيمنة الاحزاب الكبرى على العملية السياسية برمتها ، والانقسامات الحزبية الكوردية ، والتحديات الامنية بشقيها في الاقليم والعراق عامة ، عاملا يؤثر بشدة على عمل المراة السياسي ورغبتها للدخول للعمل السياسي

3- على الرغم من وجود الدرع التشريعي القوي لوجود المراة داخب البرلمان فقد ظلت الكثير من العوائق المجتمعية وكذلك الامنية والاقتصادية ،تعد تحديات حقيقية تعيق المراة من خلق تشاركات فاعلة ومفيدة ، لذلك يجب ان تتناسب القوانين والسياسات مع تحقيق توازن فاعل بين القوانين وتغيير الثقافة الاجتماعية بشكل تدريجي وواعي .

4- كان وجود المراة الاسرائيلية في الكنيست والحكومات الاسرئيلية في بداية وجود الكيان الاسرائيلي وجودا رمزيا محدودا في السنوات الاولى ، غير انه شهد تطورا فاعلا وسريعا في السنوات الاخيرة ، ساهم النضال النسوي للمراة الاسرائيلية في اصلاحات قانونية تمخضت عن قانون المساواة في اسرائيل وكذلك اعتماد الكوتا النسائية داخل الاحزاب الاسرائيلية ، مع كل هذا لازالت الاسرائيلية تواجه مجموعة من العوائق والتحديات ، في الوصول الى مناصب رفيعة في الدولة ، ولم تتمكن من تحقيق تمثيل متساوي ، مع استمرار الخطط الامنية ووجود تيار محافظ قوي داخل الكنيست

5- (Placeholder1).تدعم النساء الاسرائليات ، في غالبيتهن ، سياسة الدولة في الحرب ، كرد فعل متوقع على احداث 7 اكتوبر ، غير ان هناك حركة نسوية نشطة جدا وقوية ومؤثرة قادتها بشكل اساسي امهات الرهائن الاسرائيليين او كما يسمون داخل اسرائيل بالمخطوفين ، وضغط هذه الحركة بشكل كبير لاولوية تحرير هؤلاء الرهائن عبر صفقة فورية ، من التبادل وانهاء الحرب ، مما جعلها تكون في موقف مواجه للحكومة وسياستها ، وحيث تستمر النساء في حركات اخرى لعمل مناهض لسياسة حكومة نتنياهو وداعية لانهاء هذه الحرب .

6- في كلا التجربتين العراقية والاسرائيلية ، نجحت الكوتا في كسر ذلك الحاجز الرقمي والعدد المتوقع ، غير ان فاعلية النساء مازالت محجمة ومتقيدة بعدة عوامل ، اهمها البناء الابوي والذكوري داخل الاحزاب السياسية وممارسة الرجل الهيمنة الحزبية على ترشيح النساء ،كما ان الكوتا كنظام رقمي تمثيلي لوحده لم ولن يكون كافيا ، للتغير من وضع المراة ومكانتها الثقافية في المجتمع فيجب ان تتضافر جهود عديدة لاحداث تغيير مجتمعي حقيقي .كذلك يجب ان تكون هناك الى جانب القوانين

حملات توعوية حقيقية في المجتمع خاصة في المناطق الريفية ، ذات النفوذ العشائري والمحافظة .كذلك يجب دعم الشخصيات النسائية المؤثرة والفاعلة .

7- تنمية الخطاب الديني المعتدل ، وتعديل الخطاب الرسمي ، وتوجيهه لصالح موضوع التشارك السياسي وعدم الاستئثار به ،وتشيع النساء للوصول لمواقع صنع القرار الفعلية وليست الشكلية .

8- يمكن للعراق وكذلك (اسرائيل) ، الاستفادة من التجارب الاكثر تطورا في مجال الكوتا النسائية ، والتي اثبتت التجارب نجاحها ، واهمها نموذج الكوتا النسائية في رواندا حيث تصل نسبة الكوتا الى (61%) وهي اعلى رقم عالمي وهناك عقوبات دستورية صارمة لتطبيقها .كذلك هناك برنامج للتدريب القيادي المتقدم ، وبالرغم من وجوده في العراق الى انه بحاجة للتطوير والنضج ليصبح انموذجا عالميا .حيث يبدا البرنامج التدريبي للقيادات بالرئاسة المشتركة للاحزاب ، وفي مراكز تدريبية مخصصة مثل (مركز اصوات النسوة) وبدعم الامم المتحدة كما في تونس . كذلك من الممكن تمويل الحملات الانتخابية للنساء ببرامج تمويل حكومية .

9- تتشارك كلتا التجربتين بمجموعة من العوائق التي تقف بوجه عمل المراة السياسي ، واهمها هو العرائق الامنية واهمها ماتلاقي المراة عادة من ويلات الحروب والعنف والملاحقة والتحرش والموت والجوع والحرمان ، ووفقا لتقارير الامم المتحدة فان النساء تواجه التهديدات الامنية وتؤثر على رغبتها بالعمل السياسي ، حيث تمنع النساء مثلا من الترشيح في اماكن معينة بسبب العنف والضغوطات الامنية . كما ان الثقافات التقليدية ، تمنع النساء بنسبة 40% من الترشح وحسب منظمة مساواة العراقية 2022 .كذلك العوائق الاقتصادية وضعف التمويل حيث تتلقى النساء دعما ماليا متدنيا عن الرجال بنسبة 60% حسب بعثة الامم المتحدة يونامي .

10- من الممكن ان تستفيد اسرائيل من التجارب العراقية والعالمية بوساطة تحويل التشريعات والقوانين الطوعية للاحزاب وللقوائم الانتخابية وتحويلها الى قانون الزامي ، وذلك ضمانا للتمثيل النسائي الضروري نوعا وكما .كذلك وجود النماذج الامنية وبرامج التعزيزات لحماية المرشحات وتوفي بيئة امنية ملائمة . كذلك لابد من وجود طرق ومشتركات واساليب لتجاوز الانقسامات ، ويتحقق ذلك عبر التجمعات واللجان النسوية المشتركة .

التوصيات :

تاليا بعض التوصيات ذات فائدة واستنتاجا من هذه الدراسة :

اولا : لابد من إصلاح النظام الانتخابي وتبني تلك القوائم المفتوحة نسبيا وجزئيا مع جعل الاسماء متناوبة بين النساء والرجال ، كما في (صربيا) وتعزيزوانضاج الكوتا الحالية: وكذلك رفع نسب الكوتا البرلمانية الى(30%) وتطبيقها في المناصب التنفيذية والمحلية (المادة 49 من الدستور العراقي 2005 النافذ).

ثانيا :دعم وتحفيز الاحزاب التي ترفع نسب ترشيح النساء في قوائمها ، مثل تقديم اعفائات ضريبية وتمويلها حكوميا .

ثالثا : تفعيل قانون معارضة التمييز 2020 وتفعيل تطبيقات قانون العنف الاسري وتشريع حماية قانونية حقيقية للنساء لتطلع بدورها الفاعل تحت حماية قانونية حقيقية .وانشاء مؤسسة امنية فعلية لحماية الناشطات والمرشحات .

رابعا :وجود دعم مالي وتمويل حكومي لحملات المرشحات الانتخابية ودعها ماديا ومعنويا .

خامسا : دمج وتوسيع وترسيخ مفاهيم العدالة والمساواة بين مكونات المجتمع ، وادراج برامج التوعية المجتمعية بمساواة المراة مع الرجل في المناهد التعليمية ، لارساء توعية اجتماعية وثقافة مجتمعية راسخة ومبكرة تعي اهمية وجود المراة كفاعل سياسي واجتماعي مهم وحقيقي .

المصادر والمراجع:

1- (2005-2010). *تمثيل المراة في الانتخابات العراقية -احصائية*. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (IHCE0.

(UN WOMEN). (2020). *تحليل مشاركة المراة في الحياة العامة بعد 2003*. -: شبكة un women.

(WEO)منظمة تمكين المراة في اقليم كردستان. (2018). *مشاركة المراة في السياسة* . اربيل: الموقع الرسمي الالكتروني لمنظة تمكين المراة .

H.Herzog. (2023). *Women In Israel Society*. الولايات المتحدة الامريكية: مطبعة جامعة كامبريدج.

H.Horzog. (2921). *Women in Israel Politics*. -: موسوعة العلوم السياسية .

Hana and Herzog، و Ann Braude. (2009). *Gendering Religion and politics .UntanglingModernities*. Palgrave Macmillan :- .

Hanna Herzog. (1996). *Why So Few the politics culture of Gender in .IsraelInternational Review of women and leadership* .israel: Israel university.

Hanna Herzog. (1997). *Women in politics A comparative Study*(دراسة مقارنة لتطور دور المراة) . القدس: Israel Affairs.

Hanna Herzog. (2001). *Both an Araband awomen ;Gendered Racialized Experiencws .of Female Palastinian CitizenOf Israel* .Israel: SOCIAL Identities.

Herzog Hanna. (1999). *.Gendering politics ;women in Israel* usa michigan: .University of Michigan press.

M.PHilippov. (2021). *. Religion and Gender Politics in Israel* Middil East :- .Magazine.

Marcia Freedman. (1985). *.Exile in the promised land* israel: -.

pratt & N.AL-ALi. (2021). *women and the Occupation of ، What kind of liberation . Iraq* .- :Iraq.

Nadera SHalhoub -Kevorkian. (2009). *Mititarlazation and Violence Aganst women in .coflict ,Zones in the middle East apalestinian Case -Study* usa: combridge .university Press.

Naomi Chazan. (1991). *. Israeli Women and peace Activizm* . Tikkun Magazin :- .

NDI National democratic Institute. (2023). *Annual REPORTon women in Iraqi . politics* .IRAQ: NDI.

NDI موقع منظمة. (2022). *. Women's Political Participation Program* .IRAQ: (NDI)

M .Philippov. (2022). *. Gender Quotas and party Politics in Israel* Hayfa: Hayfa . unversity .

Ruth Halperin-Kaddarri. (2004). *.Women im Esrael ;fighting Tradition* israel: Yaie . Israel journal.

Women in Israel the social construction of Citizenship .(2007) .Sylvie Fogiel -Bijaoui
the social construction of Citizenship as a :Israel *.as a non-ISSU Israel studies*
.non-ISSU Israel studies

Feminism in Israel;First and second Waves.jewish .(2009) .sylvie Fogiel -Bijaoui
jewish women's :- *. women ;Acomperehensive Historical Encyclopedia*
. Archive

.UN Women :- *.Women 's political participation in Iraq* .(2012) .UN Women

.World Bank :- *. Women ,Business and the Law ..Iraq and Israel* .(2023) .World Bank

Gender.Religion ,and Feminism ;the case of jewsh Israel .(2006) .Yaacov Yadgar
.israel: journal for the scientific study of religion *.Traditionalists*

ابنك الدولي المراة والاعمال والقانون. (2023). *المراة والاعمال والقانون* . -: تقرير البنك الدولي .

احصائيات مجلس النواب العراقي. (2021). *احصائيات مجلس النواب العراقي* . العراق -بغداد: مجلس النواب العراقي - المكتب الاعلامي .

الاتحاد البرلماني الدولي IPU. (2023الاتحاد الدولي البرلماني). *تمثيل المراة في الانتخابات في اسرائيل*. الاتحاد البرلماني الدولي.

البرلمان العراقي. (2010). *محاضر جلسات البرلمان العراقي (1959-2003)*. بغداد: دار الكتب والوثائق.

الدستور العراقي. (2005). *المادة 49 من الدستور العراقي*. بغداد: الوقائع العراقية .

الكنيست الاسرائيلي. (2013). *قوائم اعضاء الكنيست- قسم تاريخ الكنيست*. القدس: موقع الكنيست الاسرائيلي الرسمي الالكتروني -قسم تاريخ الكنيست وقوائم الاعضاء.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا). (2021). *واقع المراة العراقية في العمل السياسي* . -: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا).

المجلس الثقافي البريطاني British Council. (2000). *برنامج دعم الاصلاح في العراق* . العراق: المجلس الثقافي البريطاني .

المعهد الاسرائيلي للديمقراطية. (2023). *ابحاث حول المشاركة السياسية للمراة والتمثيل في الكنيست والحكومة* . القدس: المعهد الاسرائيلي للديمقراطية The Israel Democracy Institute .

المعهد الجمهوري الدولي. (2020). *تقييم الكوتا النسائية في العراق*. العراق: المعهد الجمهوري الدولي .

المعهد الجمهوري الدولي. (2022). *المراة في البرلمان العراقي*. -: المعهد الجمهوري الدولي .

المعهد الجمهوري الدولي. (2023). *العوائق الثقافية امام المشاركة السياسية للمراة العراقية*. بغداد: المعهد الجمعوري الدولي.

المعهد الدولي الجمهوري. (2020). *Iraqi Women's Cross-Community Coalition Building* . -: المعهد الدولي الجمهوري (IRI).

المعهد العراقي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. (2022). *حصص النساء في الانتخابات العراقية (Gender Quotas Database)*. -: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية .

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC). (2010). *القوائم النهائية للفائزين بحسب المحافظات (اسماء النائبات الكرديات)*. بغداد: موقع الموضية العليا المستقلة للانتخابات الالكتروني.

برلمان اقليم كردستان (kurdistan parliment). (2022). *تقارير نشاطات النساء للاحزاب الكردية داخل البرلمان الاقليمي* . اربيل: بالموقع الرسمي الالكتروني لبرلمان اقليم كردستان .

برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNAMY). (2022). *تمكين المراة العراقية* . -: تقارير الامم المتحدة برنامج يونامي - الموقع الرسمي الالكتروني.

برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2022). *Strengthening Wome's Safety in politics*. -: (UNDP).

بعثة الامم المتحدة (يونامي). (2021). *احصائيات عن الانتخابات (تحليل النوع الاجتماعي)*. -: موقع (يونامي) (UNAMI).

توشومان هاردي. (2014). *دراسة النوع الاجتماعي والتنمية* . السليمانية : معهد كردستان لبحوث النوع الاجتماعي (KRI gender Research Institute).

د.نادية العلي. (2005). *المراة والحرب في العراق* . الولايات المتحدة الامريكية : جامعة اسكس.

د.نزيهة الدليمي. (2009). *اوراق من تاريخ الحركة النسوية العراقية* . بغداد: دار المدى .

د.يهوديت بيطيت. (2021). *كتاب المراة في الكنيست* . القدس: جامعة حيفا .

شبكة النساء العراقيات (IWN) -فرع اقليم كردستان. (2022). *تقرير عن عمل المراة الكردية السياسي* . اربيل: الموقع الرسمي الالكتروني لشبكة النساء العراقيات باللغة الكردية .

شبكة النساء العراقيات. (2022). *المراة في البرلمان العراقي بين الكوتا والتحديات* . بغداد: شبكة النساء العراقيات.

شبكة نساء عراقيات (IWN). (2014). *تحليل نتائج الانتخابات وتمثيل النساء* . بغداد: شبكة نساء عراقيات .

قانون الانتخابات رقم 9. (2020). *قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2020 (تعديلات الكوتا)*. بغداد: الوقائع العراقية .

كتاب القوانين الرسمي الاسرائيلي. (1993). *قانون المساواة لكلا الجنسين*. تل ابيب: الموقع الالكتروني الرسمي لكتاب القوانين الاسرائيلي -الكنيست.

مركز ادفا (Adva center). (2022). *تقارير تحليلية عن المساواة الجندرية في اسرائيل - المجال السياسي*. القدس: مركز ادفا .

مركز ادفا. (2023). *المراة في السياسة الاسرائيلية* . القدس: مركز ادفا للابحاث والدراسات .

مركز دراسات فان لير. (2022). *تمثيل المراة في الاحزاب الاسرائيلية*. -: معهد فان لير للدراسات.

مركز طاوب للابحاث الاجتماعية. (2022). *المواقف المجتمعية تجاه القيادات النسائية* . -: مركز طاوب للابحاث الاجتماعية .

مركز فان لير. (2012). *النساء والمجتمع في اسرائيل*. القدس: معهد فان لير للدراسات .

معهد دراسات الامن القومي الاسرائيلي. (2022). *الكوتا النسائية ودورها في الانتخابات في اسرئيل* . اسرائيل: معهد دراسات الامن القومي الاسرائيلي.

معهد شطيل للابحاث السياسية. (2022). *مشاركة المراة الاسرائيلية في الانتخابات* . القدس: معهد شطيل للابحاث.

معهد فان لير. (2010). *الجندر والمجتمع في اسرائيل*. القدس: معهد فان لير (van ler).

معهد فان لير. (2020). *تمثيل المراة في اسرائيل*. -: معه فان لير.

منظمة تمكين المراة (WEO). (2009). *تقارير حول نتائج الانتخابات وتمثيل المراة* . بغداد : منظمة تمكين المراة .

منظمة تمكين المراة (WEO). (بلا تاريخ). *jpgdg*.

هزقيال هاتشوف. (2024). *امهات الرهائن في حرب نتنياهو*. تل ابيب: الموقع الرسمي لمنظمة امهات الرهائن في اسرائيل وصحيفة هاارتز وتايمز اوف اسرائيل.

هيئة الامم المتحدة. (2021). *التمييز الجندري في العمل السياسي*. العراق: هيئة الامم المتحدة .

المصدر: تغطية واسعة في صحف مثل هآرتس، تايمز أوف إسرائيل، قناة 12 - مثل تقرير هآرتس: https://www.haaretz.com/israel-news/2024-05-26/ty-article/.premium/the-mothers-of-the-hostages-are-netanyahus-worst-nightmare/0000018f-7d70-df9d-a18f-ff77a3d50000

كتاب القوانين الرسمي الاسرائيلي (الموقع الرسمي) - https://www.nevo.co.il/law_html/law01/008_001.htm

المستخلص باللغة الانكليزية

This research deals with the representation of women and their participation in political life, which is characterized by being the important indicator and scale for the success of democracy. It is also a fixed indication of the presence of women's important women in society and the state, and the research dealt with a comparative study between the work of Iraqi women in Parliament and the work of Israeli women in the Knesset, and the proportions of this participation, as the research dealt with the factors affecting this presence and participation, such as partisan and social obstacles as well as economic and political obstacles. The research dealt with the legislation and laws that supported the presence of women in political work in both Iraqi and Israeli experiences, and also dealt with intellectual and organizational differences between the two experiences, and practical and actual differences between the Iraqi experience and the Israeli experience, and also dealt with a set of conclusions and recommendations that both experiences can benefit from, used in the research and historical scientific methodology and compared and relied on many scientific sources, including old and modern. Governmental references, international reports, United Nations reports, and many governmental, constitutional and legal references